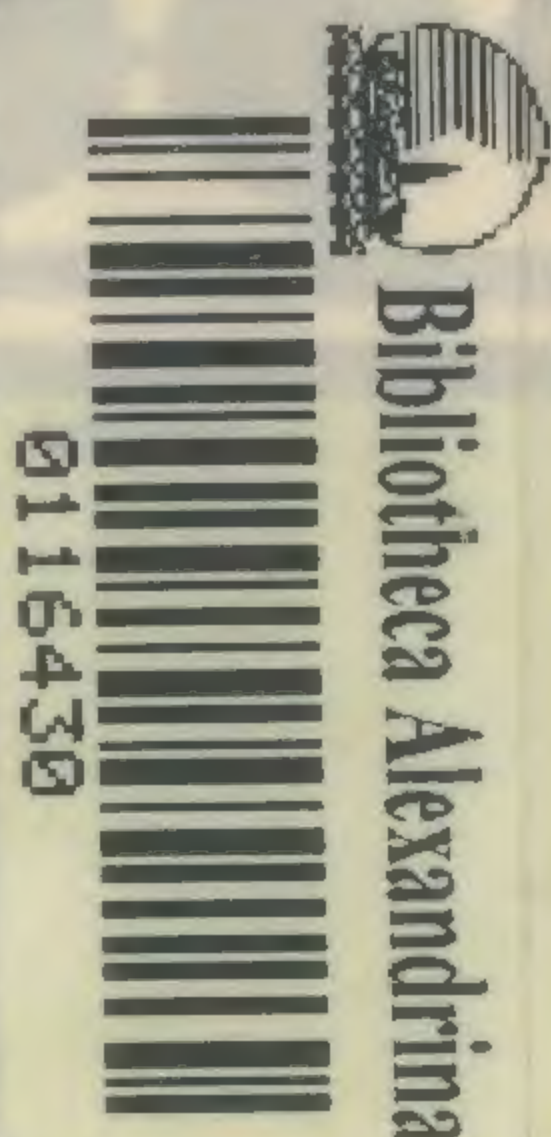


تنظيم الأسرة وتنظيم النسل



المجلة العلمية

دار الفكر العربي



الأبنا محمد بنو زهرة

تنظيم الأسرة وتنظيم النسل

مترجم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

الشارع جوار صني - القاهرة

ص ٠ ب ١٣٠ - ت : ٣٩٢٥٥٢٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- إن صحة الزواج وبطلانه لا تكون إلا بتشريع من الله العلي القدير .
- فمن ذا الذي يفرق بين الزوجين بكلمته ؟ غير الله سبحانه وتعالى .
- فاتقوا الله يا أولى الألباب لعلكم تفلحون .

محمد أبو زهرة

تنظيم الأسرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ونستغفره ، ونتوب إليه ، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ » وقال تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ » .

أما بعد : فقد طلب زملائي أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ، وفقهم الله تعالى لرفع شأن الإسلام — إلى أن أكتب بحثاً في تنظيم الأسرة ، وأدخلوا فيه ما يسمى الآن بتنظيم النسل أو تحديده أو ضبطه ، وأن الموضوع في ذاته ذو شعب كثيرة ، وفروع مختلفة ، وأبواب متعددة ، فهو يشمل أحكام الزواج وآثاره وأحكام إنهائه ، وأحكام الأولاد ، وأحكام الولاية وأحكام المواريث والوصايا والأوقاف ، وإن ذلك لا يتسع له إلا مجلدات ضخمة .

ولذا نكتفي في هذا المقام بما يثار حوله الجدل في هذه الأيام من أبواب الزواج ، ومتى ابتداء الكلام ، وكيف عالجته الأمم الإسلامية الأمور ، وأطفال ما أثر من غبار ، وما ضجج به بعض الناس حول المبادئ الإسلامية والقواعد المقررة ، والأحكام القرآنية الثابتة ، لانميل مع المائلين ولانؤول مع المؤولين بغير دليل ولا برهان مبين ، ولا نحاول إرضاء أحد من الناس ،

ولكن نبتغي رضا الله العلي القدير ، وأن ننطق بالحق ونبين الشرع الذي
أخذ الله تعالى على أهل العلم ليبينته للناس ولا يكتُمونه .

ونقسم البحث إلى ثلاثة أقسام :

الأول : بيان تاريخ الأفكار التي تعرضت لها نظم الأسرة في الإسلام
الثاني : كيف عاجلت قوانين البلاد الإسلامية ما أثاره بعض الناس
وعدوه مشكلة ، ونبين تشريع الإسلام فيما ابتدع من آراء
وما أدخل في هذه القوانين من جديد .

الثالث : ما يتعلق بالمسألة التي سموها تنظيم النسل ، وأدخلت في
الأسرة ، بل صار من الناس من لا يفهم من كلمة تنظيم
الأسرة إلا تنظيم النسل .

محمد أبوزهرة

القسم الأول تيارات شديدة

١ - في أوائل هذا القرن الهجرى ، وآخر القرن الماضى الميلادى نبتت فكرة أوحى بها الإنجليز الذين كانوا يتحكمون فى التقنين المصرى ، ونظام القضاء أو يكادون : وهى أن يدخل فى المحكمة العليا الشرعية قاضيان من مستشارى محكمة الاستئناف ، وعرضت الفكرة على دور النيابة الضئيلة النفوذ فى ذلك الوقت ، تنبه المسلمون لما يراد بقضائهم الشرعى فقاوموا الفكرة وتولى قيادة المقاومة الإمام الأكبر المرحوم الشيخ حسونة النواوى رضى الله عنه ، فشدد فى المعارضة ، وشدد فى العرض وزير العدل فى ذلك الوقت بطرس غالى .

وترتب على ذلك أن استقال الإمام الأكبر ، أو بالأحرى أقيل من مشيخة الأزهر والإفتاء ، ولمكن إذا كان الشيخ الأكبر قد أودى فى سبيل الله ما نزل به ، وقد ماتت الفكرة فى مهدها بمقاومته التى زادت المسلمين تنبها ، وإدراكاً للمآرب التى أرادها باعثو هذه الفكرة .

وأن الله تعالى يجعل من الشر خيراً ، ومن أعمال ما يريدون الفساد إصلاحاً : وهو على كل شىء قدير وبكل شىء محيط ، فقد تولى منصب الإفتاء إمام الجيل وأستاذه الشيخ محمد عبده رضى الله عنه .

٢ - وكان أول عمل قام به أنه جال جولة فى المحاكم الشرعية ، قاصبها ودانها ليعرف الداء ويضع له الدواء ، ويحمى القضاء الشرعى من شر الاستعمار ، ومن يحركه ، والأفكار المسمومة ومن يثيرها .

وقد كتب في ذلك تقريراً مطولاً ذكر فيه العيوب الإدارية القضائية في المحاكم الشرعية ، ومس بعض الموضوعات التي يجرى الكلام حولها ،

وقد اشتمل التقرير على الثلثة ورأبها ، وعلى العيب ودفعه ، وعلى إصلاح الأزهر الذي كان غايته المنشودة وهدفه المقصود ، وقد قصد الإصلاح لذاته ، إيفيه خير للإسلام والمسلمين بعد أن صار المنارة الأولى للعالم الإسلامي منذ الغزو الصليبي في الشرق والغرب ، وبعد الغزو التتري فآوى إليه العلماء من مشارق الأرض ومغاربها ، وأراد الإمام رضى الله عنه أن يتخذ من إصلاح الأزهر سبيلاً لإصلاح القضاء الشرعى ، ورأب الثلثة وسار في طريق لا يعوقه عائق ، وإن كثر المعوقون ، ولا يلويه عن مقصده مناوىء ، وإن ألقيت في طريقه العقبات ، حتى مات في ميدان الجهاد شهيداً أو في مرتبة الشهداء المجاهدين .

٣ — في هذه الأثناء أخذ اللورد كرومر المعتمد البريطاني يتكلم في تعدد الزوجات ويهاجم ذلك المبدأ المقرر في الإسلام والذي انعقد إجماع المسلمين من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم على أنه حلال ، وقد استحله الصحابة من غير نكير . واستحله من بعدهم التابعون ، وسادة الأمة على ذلك من غير نكير .

وقد زعم زعيم الاستعمار ، والممكن له في مصر أن السبب في تأخر المسلمين هو تعدد الزوجات ، ولعله لم يتصد لتحديد النسل أو تنظيمه أو ضبطه ، لأن عدد المصريين خاصة كان ضئيلاً ولم تفرعهم الكثرة الكاثرة من المسلمين إلا من بعد ذلك عندما أخذت الدول الإسلامية تستقل دولة بعد أخرى ، ويصير لها رأى في السياسة العالمية ، وخصوصاً بعد أن أخذت الشعوب الإسلامية في التلاقى بعد طول الافتراق ، وفي الاجتماع على مائدة القرآن الكريم بعد أن فرقها الشيطان الرجيم .

٤ — وبحوار ذلك التيار الاستعماري وجد تيار آخر إسلامي ، لا نحسبه إلا منبعاً من قلب مخلص وإن كان على غير الصواب ، ذلكم هو التيار الذي تولى دفعه المرحوم قاسم أمين ، وإنا لانشك في إخلاص قاسم أمين رحمه الله ، ولكننا نعتقد أنه كان متأثراً بأمرين :

أولهما : حال المرأة الشرقية في ذلك الوقت وبعدها عن العلم ، وكثرة مهاجمة الإسلام من هذه الناحية ، ولعله لم يدرك القصد السيئ من تلك الحملات ، وإنها صليبية فكرية ، بدل الحرب الصليبية بالسيوف .

ثانيهما ، أن ثقافته الأولى كانت فرنسية صرفة ، وكان حسن الظن
بما عند الفرنسيين من علم وفكر ، وكتابات الدالة على ذلك
كثيرة ، وبمقدار ذلك التأثير كان إيمانه بما كتب .

ولا نقول إنه كان مدفوعا من المستعمرين ، فهو أبعد الناس عن ذلك ،
ولكن نقول إن التأثير كان في عقله ونفسه : وذلك لا يقل خطرا .

ومهما يكن فإن المقاومة لآراء قاسم كانت شديدة ، ولكن البذور
التي بذرها ، وإن عصفت رياح المقاومة بالنبت الذي أنبته ، فإنها قد
بقيت في الأرض التي ألقيت فيها ، حتى تجد الجو الصالح ، فتنبت ،
ويستغلظ سوقها ويظهر ، وقد كان ذلك ، كما سنبين من بعد .

لقد كان من أهم ما في كتابه من نظم هو تقييد تعدد الزوجات ، وتقييد
الطلاق ، وقد بقيت فكرتهما مستقرة ثابتة في الأرض المصرية الحصبة .
حتى وإنها الزمان فظهرت ، إذ وجد الجو الصالح لنماؤها ، عندما غزت
الأفكار الأوروبية الأسرة المصرية غزوا كاملا ، ونفذت عناصر مختلفة
بهذا الغذاء المانع من التعدد والطلاق المستمد في جملته من أصل كنسي ، إن
لم يكن في مظهره ولبوسه ، ففي منبعه وأرومته ، ولكن تأخر الجو الصالح
عن عهد قاسم نحو خمسة وعشرين سنة ، وحدثت فيها أحداث ، كان
الجو نتيجة لها .

• — ولتساير الزمان ، حتى نصل إلى ذلك الزمان الذي ترعرعت فيه
آراء قاسم .

كان أمر المحاكم الشرعية يشغل المخلصين من رجال القانون بعد أن أراد
الإنجليز أن يعينوا اثنين من مستشارى محكمة الاستئناف أعضاء في المحكمة
العليا ، وبعد تقرير الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده .

وقد اتجهت النية ابتداء إلى إصلاح الإجراءات للأئمة تلك المخاكم سنة ١٩١٠ ، وابتداء تنفيذها سنة ١٩١١ ، وقد أتت بإصلاحات جوهرية وقد تولى صياغتها رجل القانون في ذلك الحين المرحوم أحمد فتحي زغلول ، وقد غير فيها بعض الإجراءات سنة ١٩٣١ ، وصدر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

ولكن الفكر المصلح لم يقف عند حد التغيير في الإجراءات ، بل اتجه إلى التغيير في الأحكام التي تطبق ، أو الأحكام التي كانت تطبق ، ولا تزال باقية في كثير مستمدة من مذهب أبي حنيفة النعمان . فالإتجاه إلى تغيير بعض هذه الأحكام له أثر بعيد في العالم الإسلامي .

ذلك أن المذهب كان مذهب أكثر المسلمين ، المسلمون في الصين والهند كانوا يتبعون على مقتضى ما استنبط في المذهب الحنفي ، وفي الجملة كانت كل بلاد المشرق على ذلك المذهب إلا أكثر إيران واليمن وبعض العراق وبعض لبنان ، فإنها كانت على المذهب الشيعي ، ولم يكونوا غداةً كبيراً ، وأما بلاد المغرب فإنها كانت تطبق المذهب المالكي .

فالاتجاه إلى تغيير بعض الأحكام المطبقة منه في مصر ، سيكون له صدى بعيد ، وخصوصاً أن مصر بعد ما آلت إليها قيادة الفكر الإسلامي وبعد أن ظهر فيها علماء وعباقره وجهوا تاريخ الفكر الإسلامي ، وعلى رأسهم الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده الذي أثر في جيله ، وفيمن جاءه بعد جيله .

٦ - وإن تطبيق المذهب الحنفي قد صحبه عيبان - أحدهما - شكلي ،

والثاني موضوعي .

أما الشكلي فهو أن القضاة كانوا يعتمدون في أقضيئهم على قانون غير

مسطور ، لم تدون مواده ، ولم تجمع فروعه وترك للقضاة أن يبحثوا عن أرجح الأقوال في المذاهب ، وأرجح الأقوال منشور في بطون الكتب ، ولم يجمع المؤلفون على أرجحية الكثير منها ، فقد يرجح مؤلف ما لا يرجح آخر ، وقد يختار للفتوى بعض المفتين ما لا يختاره آخرون ، فكان القضاة في وسط يلجى من الفتاوى والتخریجات وأقوال المجتهدين في المذهب وترجيحاتهم المتباينة .

وأنه من الحسير أن يعرف المثقفون ما يقضى به بينهم في الأسرة في الجملة ، وذلك يكون بتدوين المعمول به في قانون مسطور بدل أن يترك ذلك لأقوال منشورة في كتب المذهب الحنفى أو غيره ، فإن ذلك لا يصعب على المثقنين فقط ، بل يصعب على المتخصصين ، وهو على الأولين متعذر ، وعلى الآخرين متعسر .

هذا هو العيب الشكلى ، أما العيب الموضوعى ، فهو أن العمل بذلك المذهب الجليل من مسائل ليس في الأخذ بها ما يتفق مع روح العصر ، وفي غيره من المذاهب ما يوافق العصر ويلائمه ، وليس في ذلك قدح لأبى حنيفة وأصحابه والمخرجين في مذهبه ، فإنهم مجتهدون ، وقد يكونون متأثرين بأزمانهم فيما لا يجدون نصاً من القرآن والسنة وأقوال الصحابة فيه ، إذ أن الفتاوى إذا لم تعتمد على نص تكون متأثرة بحكم العرف في كثير من الأحوال . وإن الاجتهاد في هذه الحال رأى ، والرأى يخطئ ويصيب ، ورحم الله أبا حنيفة رضى الله عنه ، إذ أجاب أحد تلاميذه عندما سأله :

« أهذا الذى تقوله هو الحق الذى لا شك فيه ؟ » فقد قال فى إجابته :

« والله لأدرى لعله الباطل الذى لا شك فيه . »

٧ - لهذين العيين وجدت في بلاد الشرق العربى وبلاد تركيا اتجاهات

إصلاحية في أول هذا القرن ، وكانت مصر أول ما اتجه إلى ذلك ، فوجدت بعد قانون الإجراءات اتجاهات إلى الموضوع وألفت لجنة لتضع قانوناً يجمع أحكام الزواج والطلاق ، وأحكام الأولاد ولا تتقيد فيه بمذهب أبي حنيفة النعمان ، بل تجوس فيه خلال المذاهب الأربعة تختار منها ما يناسب روح العصر ويعالج مشاكله ، وكان ذلك سنة ١٩١٤ ، وكانت جامعة لأكابر الفقهاء من المذاهب الأربعة ، وخصوصاً من عالجوا الدرس والفحص ومعهم بعض من عالجوا التطبيق القضائي ولمسوا العيوب ، وقد أتمت اللجنة عملها في سنة ١٩١٥ .

ورأى أولو الأمر أن يعرض على أهل الفكر ليدرسوا ، ويعرفوا مقدار صلاحيته ، ويكملوه إن كان ناقصاً ، وإن كان فيه عيب نهوا إليه ، لأن ذلك مشروع قانون له خطره ، وإذا كان اقتراح مشروع تتولاه لجنة قليلة العدد ، ففحصه ودراسته تكون من أكبر عدد من المفكرين الذين يريدون الإصلاح .

وعرض المشروع على الرأي العام من رجال الفقه والقضاء في شتى نواحيه ، وفي كل مراتبه ، فوجهت إليه انتقادات أعدت للدراسة . ولكن عصفت به عواصف من ضاقت صدورهم حرجاً بكل تجديد ، وإن كان يستمد من القديم عناصر تكوينه ، ولقد كان المشروع كله مأخوذاً من المذاهب الأربعة لا يتجاوز دائرتها ، ولكن الذين تبرموا منه ، وضاقوا به قالوا إن فيه تلفيقاً واختياراً وهذا اجتهاد ، واللجنة التي اقترحت ليست من أهل الاجتهاد .

ولذلك صعب على الحكومة المصرية إبان ذلك أن تجعل ذلك المشروع

قانونا ، إذ أنها أحست بأنها لم تكن في مركز يسمح لها بإصدار قانون
أثار اعتراض المعترضين من رجال الفقه الإسلامى ، لأن الحرب الكبرى
كانت قائمة ، وقد اشتد أوارها ، واتسع نطاقها ، والاحتلال جاثم ،
والحياة الثيابية معطلة .

ومن أجل هذا طوى المشروع طياً ، وأودع أضاير وزارة العدل ،
وأوشك أن يكون نسيا منسيا .

القسم الثاني قانون العائلة في الدولة العثمانية

٨ - في الوقت الذي قبر فيه المشروع المصري ، كان قانون العائلة في الدولة العثمانية يأخذ طريقه إلى الحياة ، فإذا كان المشروع المصري قد قبر فإن فكرته لم تقبر معه ، بل إنها تناقلتها الأجواء الفكرية كالرياح ، حتى كانت في تركيا ، فكان قانون العائلة الذي أضيف إلى المجموعة القانونية التي ابتدأتها مجلة الأحكام العدلية ، وصدر قانون العائلة في سنة ١٣٣٦ هـ سنة ١٩١٧ ميلادية .

واحتل ذلك القانون مكانته في البلاد التي كانت خاضعة لها في تشريعها وهي سوريا ولبنان ، وكان معمولاً به في سوريا ولبنان والأردن بالنسبة للطوائف الإسلامية ، حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وزوال الحكم التركي عنها ، وقد استمر العمل به في سوريا إلى أن صدر قانونها في الأحوال الشخصية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ برقم ٥٩ .

وكان معمولاً به في الأردن إلى أن صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ بتاريخ ١٦/٨/١٩٥١ وقد ألغى به قانون العائلة التركي ، والقانون الأردني القائم أكثر أحكامه من المذهب الحنفي يضاف إليها ما جاءت به القوانين المتابعة ... وهو قانون ملتزم لم يتبع إلا ما جاء في الفقه الإسلامي، واقتبس منه ما اقتبست مصر .

قانون لبنان

٩ - وقانون الأسرة في لبنان من أشد قوانين البلاد العربية تأثيراً بقانون العائلة التركي ، فإنها تأخذ في الجملة بهذا القانون ، ولكن قد أدخلت تعديلات شكلية بالقرار رقم ١٤٦ الصادر سنة ١٩٣٨ . كما صدر أيضاً تعديل في طرق التوثيق سنة ١٩٥١ ، سواء أكان التوثيق يتعلق بالولادة أم كان متعلقاً بالزواج والطلاق .

وبذلك يتبين أن قانون العائلة كان له أثر في قانون سوريا ، وهو مصدر من مصادر القانون الصادر سنة ١٩٥٣ برقم ١٥٩ ، وأكثره مطبق في لبنان بالنسبة للطوائف الإسلامية ما عدا الدروز .

وإن هذا القانون يشتمل على أحكام موضوعية ، وأحكام شكلية ،

ولنضرب مثلاً بأحكامه الشكلية - المادة ٣٣ - فهي تقرر أنه يجب إعلان عقد الزواج قبل إجرائه ، وقد حددت أحكام إجرائه في نظام سمي في لبنان نظام المعاملات الإدارية ، ولايسجل عقد الزواج إلا بعد تمام تلك الإجراءات التي نص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

وإن هذه النظم التي تتعلق بإجراءات تطبق على المسلمين والمسيحيين ، لأنها تسبق عقد الزواج ، وهي للاستيثاق من شخصية العاقلين ، وحالتهما الشخصية والاجتماعية من حيث سبق الزواج ، وعدم سبقه .

وإذا لم تتخذ هذه الإجراءات يعتبر العقد صحيحاً بالنسبة للمسلمين ، لأنه يتبع في الصحة الشريعة الإسلامية ، ولكن لا تسمع الدعوى به : كما هو الشأن في القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بالقاهرة .

وهناك أحكام موضوعية كثيرة مأخوذة من قانون العائلة التركي بعضها من المذهب الحنفي يترجىح رأى على رأى ، كالنص على أن زواج البالغة العاقلة لا ينفذ إلا بإذن وليها ، إذ أن ذلك هو رأى محمد ، ورواية عن أبي يوسف ، فمحمد يرى أن المرأة العاقلة إذا زوجت نفسها بغير إذن وليها كان العقد موقوفاً على إذن وليها ، وقد نصت على ذلك المادة الثامنة .

وبعض الأحكام من المذاهب الثلاثة غير مذهب أبي حنيفة ، كمنع زواج المجنونة إلا عند الضرورة ، وبإذن من الحاكم ، فإن ذلك رأى عند الشافعى وأحمد .

وأحياناً يترك المذاهب الأربعة ويأخذ من غيرها ، كالشأن فى بطلان زواج الصغير والصغيرة ، فقد أخذ به ، وهو رأى عثمان البنى وعبدالرحمن ابن شبرمة ، وأبى بكر الأصم .

وقد أخذ برأى أبى حنيفة فى البلوغ بالسن ، بأن يبلغ الغلام ثمانى عشرة سنة ، والأنثى سبع عشرة سنة ، وقد أجاز مع ذلك للمراهق أن يطلب الزواج ، ويأذن له القاضى ، إن رأى فيه مصلحة له . وقد نص على هذا كله فى المواد : ٤ ، ٦ ، ٥ وهذا نصها :

المادة ٤ - يشترط ليكون الخاطب حائزاً لأهلية النكاح أن يتم الثامنة عشرة ، والمخطوبة أن تتم السابعة عشرة .

المادة ٥ - إذا راجع المراهق الذى لم يتم الثامنة عشرة من العمر وبين أنه بلغ ، فللحاكم أن يأذن له بالزواج إذا كان حاله يتحمل ذلك .

المادة ٦ — إذا راجعت المراهقة التي لم تم السابعة عشرة أنها بلغت
بأذن لها بالزواج إن كان حالها يحتمل ذلك وأذن وليها ،

١٠ — وهذه أمثلة توضح أن قانون حقوق العائلة التركي لم يقتصر على
المذاهب الأربعة ، بل أخذ من مذهب الإمام أحمد أن المرأة إذا اشترطت
ألا يتزوج عليها ، وأن تزوج هي أو المرأة الأخرى فالعقد صحيح
والشرط معتبر ،

وهكذا نجد أن قانون العائلة التركي من الناحية الموضوعية هو المطبق
في لبنان مع تعديلات شكلية قد أشرنا إليها من قبل .

وقانون العائلة التركي قد صدر في سنة ١٩١٧ . أي بعد المشروع الذي
هجرته مصر هجراً غير جميل ، وطوته في طي النسيان سنة ١٩١٥ .

قانون السودان

١١ — وليس قانون حقوق العائلة هو وحده الذى سبق القوانين المصرية فى التعديل القانونى بالفعل وإن لم يسبقها فى الفكرة بل هى من هذه الناحية السابقة دائماً ٥

سبق السودان مصر من حيث التطبيق العملى . وإن لم يسبقها من حيث التفكير الفقهى . ذاك أنه فى اللائحة الأولى التى وضعت فى سنة ١٩٠٢ قد فتحت الباب للتعديل العملى منه . إذ أن المادة الثامنة منها قد نصت على أن لقاضى القضاة أن يصدر من وقت لآخر بموافقة الحاكم العام تعليمات تتناسب مع هذا القانون لتنسيق قرارات ونظام وتشكيل وسلطة وعمل المحاكم الشرعية .

وجاءت من بعد لائحة سنة ١٩١٥ تنص على أنه يجب أن يقضى فى المحاكم الشرعية بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ، واستثنى من ذلك الأحوال التى يأمر فيها قاضى القضاة بموجب منشور أو مذكرة قضائية وأن إعطاء منشورات قاضى القضاة قوة القانون إذا وافق عليها الحاكم جعل فيها مرونة .

ولهذا سبق السودان مصر من حيث التطبيق العملى ، وظهر ذلك فى عدة مبادئ . فإن مشروع القانون الذى اقترح فى مصر . ولقى معارضة شديدة فيها ، وجد السبيل لتطبيق بعض مبادئه فى السودان ، وذلك لأنه قد صدر المنشور رقم ١٧ لسنة ١٩١٦ . وفيه الأخذ بمبدأ التطبيق لعدم الاتفاق . وأحكام المفقود المأخوذة من مذهب الإمام مالك .

ومما سبق به السودان مصر — من حيث التطبيق . لامن حيث التفكير

منع سماع دعوى النفقة للمعتدة لمدة تزيد على سنة . وذلك في المنشور
رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٧ .

وهكذا نجد الفكرة تثبت في مصر . وتناقش وتقلب من كل وجوها .
ولكنها تأخذ طريقها في التنفيذ في السودان .

وإن ذلك كثير وليس بالقليل . ومنه في الميراث الرد على أحد الزوجين
فقد كان في السودان منذ سنة ١٩٢٥ . وكذلك ميراث المسألة المشتركة بإشراك
الأشقاء والشقيقات مع أولاد الأم ، وميراثهم على أساس أنهم أولاد أم ،
وكذلك الأخذ بإشراك الإخوة والأخوات لأبوين أولاب مع الجد . وكان
ذلك كله سبقا على مصر المفكرة التي تقدر وتدبر قبل الإقدام .

مصر تسير في طريق التغيير

١٧ - إلى سنة ١٩٢٠ لم يدخل تغيير على قانون الأسرة في مصر ،
وسبقها تركيا ومن كان يتبعها في التغيير ، وإن لم تسبقها في التفكير فهي في
التفكير السبابة دائماً .

وأول تغيير قانوني كان في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ - وذلك في إبان
قيام الثورة المصرية وانصهار النفوس والعقول بلهيبها ، وقد وجد طريقه
للعمل والتنفيذ من غير معارضة ؛ ذلك لأنه كله قد أخذ من مذهب مالك ،
فلم يكن فيه تلفيق ، ولأن الثورة هيأت النفوس لتحديد أحكام الأسرة
من غير خروج . وكان القانون في جله لمصلحة المرأة .

فكان فيه أن دين النفقة دين قوى لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .
سواء أمرت بالاستدانة واستدانت بالفعل أم لم تؤثر بالاستدانة ، وأنه
يثبت من وقت الوجوب مع الامتناع عن الأداء ، ولا يثبت من وقت
المطالبة فقط . وأن للمرأة أن تطلب التفريق إذا امتنع عن أداء النفقة مع
القدرة على الأداء . ويحكم لها بالتفريق إذا لم يكن مال ظاهر تأخذ منه
ما يحكم لها به ، وأن المعسر عن النفقة لامرأته أن تطلب التفريق ويحكم لها
إن عجز عن الأداء ولم يكن له مال ظاهر . ولكن لا حكم إلا بعد تأجيله
شهرًا ، ولامرأة الغائب الذي تركها من غير مال تنفق ، ولم يكن له مال
ظاهر ينفذ فيه أحكام النفقة أن تطلب التفريق ، وإذا كان معلوم الإقامة
ويمكن وصول الرسائل إليه أنذره القاضي وأعطاه مهلة تكفي فينفق على
زوجته بما يرسله أو يضمها إليه أو يحضر إليها لينفق عليها ، فإن مضت
المدة فرق بينهما ، وإن كان غير معلوم المكان أو لا يمكن وصول الرسائل
فرق القاضي بينهما .

والتفريق لعدم الإنفاق في أى صورة من الصور السابقة يكون طلاقاً رجعياً ، ويشترط للرجعة أن يزول سبب التفريق بالاستعداد للإنفاق والقدرة عليه .

وأعطى ذلك القانون للمرأة حق طلب التفريق للعيوب ، بشرط أن يكون العيب مستحكما بأن يكون غير قابل للبرء ، أو يكون قابلاً للبرء ، ولكن بعد مدة طويلة ، وتتضرر المرأة من العشرة الزوجية مع هذا العيب ، بشرط ألا تكون عالمة به وقت العقد ، وألا ترضى به بعد العلم ، وإذا كان طارئاً يشترط ألا ترضى به بعد طروئه .

والتفريق للعيب المستحكم طلاق بائن ، لكى يتسنى للمرأة التخلص من العشرة الزوجية مع هذا العيب ، فإن ذلك لا يكون إلا إذا كان الطلاق بائناً لا يجوز للزوج الرجوع فيه .

وأعطى ذلك القانون امرأة المفقود حق طلب الحكم بموته ، بعد مرور أربع سنين من فقدته ، وتنتهى عدتها بعد الحكم بالوفاة بمضى أربعة أشهر وعشرة أيام ، وبقي الحكم بموته لأجل الورثة على ما كان عليه فى المذهب الحنفى ، وهو موت أقرانه على ما هو مفصّل ذلك المذهب .

وقد غير حكم المفقود بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بما هو أعدل وأكثر تنسيقاً للأحكام .

ولم ينل الرجل من هذا القانون إلا أمراً واحداً ، وهو تعديل الحكم فى عدة معتدة الطهر ، فقد عد مقتضى المذهب الحنفى أنها تستمر على العدة ، وتأخذ نفقة معتدة الطلاق حتى تقر بأنها رأت الحيض ثلاث مرات ، أو تبلغ سن اليأس . وتعتد بثلاثة أشهر ، وقد يكون الطلاق وهى فى سن الخامسة والعشرين ، فقد تستمر تأخذ نفقة عدة ثلاثين سنة كاملة .

فعطف القانون على الرجال . وجعل العدة تنتهى سنة بيضاء . فإن رأت الدم مرة فيها امتدت العدة إلى التى تليها ، فإن مرت بيضاء انتهت العدة ، وإن رأت الدم امتدت إلى الثالثة وانتهت العدة بانتهائها على أية حال . على أن ذلك كله إذا لم تكن مرضعا ، فإن مدة الرضاع وهى سنتان لا تحتسب . وبذلك يصح للسكاذبات أن يكذبن إلى ثلاث سنين وأن يكذبن إلى نحو خمس سنين إن كانت مرضعا .

ولاشك أن المدة التى قدرت تحتل كذب المرأة طويلة . كما أن النساء كن يدعين أن الزوج لم ينفق عليهن وهن معه يعاشرنه ومائدته ممدودة لهن . ولذلك جاء القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ فعالج ذلك ، فمنع سماع دعوى النفقة لمعتدة أكثر من خمسة وستين يوما وثلاثمائة . ومنع سماع دعوى النفقة لمدة سابقة على رفع الدعوى لمدة أكثر من ثلاث سنين .

١٣ - وكان استقبال الناس للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ مشجعاً للذين يفكرون فى تغيير الأحكام المعمول بها فى نظام الأسرة ؛ وتقدموا بقانون صغير فى مبناه ، بعيد الأثر فى معناه ، وهو وضع حد أدنى لسن الزواج وذلك بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٣ ، فجعلوا الحد الأدنى لسن الفتاة ست عشرة سنة ، وللفتى ثمانى عشرة سنة ، ومنعوا سماع دعوى الزوجية إذا كانت السن وقت العقد دون هذه السن ، وقد عدل من بعد ذلك مضمون القانون عندما أدخل فى مضمون المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . فجعل منع سماع الدعوى إذا كانت سن أحد الزوجين وقت التقاضى لا وقت الإنشاء ، وذلك لسكيلا يكون الناس فى ضيق .

ولم يكن استقبال الناس لهذا القانون كاستقبالهم للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، بل قامت ضجة قلمية حوله وكان الناس فى شك من صلاحيته ،

مد اعتقد كثيرون من الباحثين أنه لا يؤدي إلى صلاح في المجتمع ، وفوق ذلك لم يعتمد على رأى فقيه من الفقهاء الأربعة أصحاب المذاهب الأربعة ، بل اعتمد منع سماع الدعوى ؛ وإن استأنس برأى عثمان البتى وعبدالرحمن ابن شبرمة ، وأبى بكر الأصم .

ولعله استأنس بقانون حقوق العائلة التركى الذى منع زواج الصغار ، ونفذه كما رأى أولئك الفقهاء الثلاثة الذين ذكرناهم ، والفرق بين القانون المصرى ، وقانون حقوق العائلة أن قانون حقوق العائلة منع الصحة ، آخذاً بذلك القول الفقهى ، والقانون المصرى ، منع سماع الدعوى فقط .

ومهما يكن من اعتراض المعترضين ، فقد سارت سفينة ذلك القانون فى هذا البحر اللجى ، حتى وصلت إلى بر السلامة واستأنس به الناس بعد أن أنكروه زمنا طويلا .

١٤ — ولقد كان استئناس الناس بهذا القانون بعد أن استنكروه ، والفهم له بعد أن استوحشوه ، سببا فى أن تقدم بعض تلاميذ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده باقتراحات جريئة قوية ، وشجعهم على ذلك أنه كان على رأس السياسة المصرية التلميذ الأكبر للإمام ، والصدى الحميم لقاسم أمين وهو سعد زغلول .

فتقدموا بمشروع كونه لجنة ألقت فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ، وهو يشتمل على المقترحات الآتية :

١ — أنه لا يجوز لمزوج أن يتزوج إلا بإذن من القاضى المختص ، والقاضى لا يأذن إلا إذا ثبت عدالته وقدرته على الإنفاق على زوجته أو أزواجه ، وعلى من يجب عليه نفقته من أصول وفروع .

٢ — أن كل شرط تشترطه الزوجة يكون لازماً ما دامت اشترطته عند إنشاء العقد . فإن لم ينفذه كان لها حق الفسخ . وقد علمت أن ذلك قد جاء في قانون حقوق العائلة العثمانى .

٣ — اقتراحات إصلاحية فى الطلاق فلا يقع طلاق المكره ، ولا طلاق السكران ، ولا الطلاق غير المنجز إذا لم يقصد به إيقاع الطلاق ، وكل طلاق رجعى إلا الطلاق المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول وهو ما نص فى القانون على أنه بائن . والطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة . والطلاق بألفاظ الكناية لا يقع إلا إذا نوى الرجل الطلاق .

٤ — أن الزوجة إذا شكت من أن زوجها يؤذيها بالقول والفعل بما لا يليق بأمثالهما وطلبت التفريق لذلك فإن أثبتت دعواها حكم لها بالتفريق . وإن عجزت عن الإثبات رفضت دعواها . وإن تكرر الشكوى ، ورفضت دعوى مرة أخرى تطالب بالتفريق فإن أثبتت دعواها فرق بينهما ، وإن عجزت عن الإثبات حكم القاضى حكماً عدلين ، فإن تبين لهما أن النشوز من جانبها ، أو من جانبها أو جهلت الحال فرق بينهما ، وإن تبين أن الإيذاء من جانبها فرق بينهما أيضاً وكان ذلك خلعاً . وأن الحكمين عليهما أن يصلحا ابتداء ، فإن عجزا عن الإصلاح تعرفا سبب النشوز على الوجه السابق ، وإن اختلفا حكم غيرهما ، والتفريق للإيذاء بالقول أو الفعل بما لا يليق بأمثالهما على الوجه السابق طلاق بائن .

• — إذا غاب الزوج عن زوجته سنة فأكثر تضررت فيها ، ولم يكن غيابها بعذر مقبول كان لها أن تطلب التفريق ، ولو كان قد ترك لها مالا تنفق منه .

وإذا كان معلوما محل الإقامة ، ويمكن وصول الرسائل إليه أرسل إليه القاضي يعذر إليه . ويضرب له أجلا . بحيث إذا لم يضمها إليه ، أو يحضر إليها أو يطلقها ، فإن القاضي يطلق عليه بطلقة بائنة إذا لم يفعل شيئا من ذلك وقد مضى الأجل ولم يبد عذراً مقبولا . وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا إعدار ولا ضرب أجل .

٦ — ولزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر — أن تطلب إلى القاضي بعد سنة من حبسه التطليق عليه بائنا للضرر ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه .

٧ — وفي النسب اقترح بأنه لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى بينها وبين زوجها من حين العقد إلى حين الولادة . ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة زوجها عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

٨ — وبالنسبة للنفقة حال قيام الزوجية والعدة فقد اقترح أن النفقة تكون على حسب حال الزوج وأن لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق ، والسنة المقدرة في كل ما سبق هي السنة الشمسية ، فقد قدرت في المذكرة التفسيرية بمقدار ٣٦٥ يوما .

٩ — وبالنسبة للحضانة جعل للقاضي الحق في أن يأذن بعد سن الحضانة

للصغير سنتين من ٧ سنين إلى تسع سنين ، وبالنسبة للصغيرة
يجوز له أن يمد سن الحضانة من تسع إلى إحدى عشرة إذا تبين
أن مصلحتها تقتضى ذلك .

١٠ - قدمت هذه المقترحات إلى مجلس النواب لتأخذ طريقها إلى أن
تكون قانوناً معمولاً به . فقامت اعتراضات شديدة عليها من كبار العلماء
في الأزهر ، ووجد من بين العلماء من أيدوها .

وكان على رأس مجلس النواب والسياسة المصرية سعد زغلول الذى
أيد قاسماً في كل ما نادى به ، وأعلن أنه يشاركه آراءه ، ولكن ذلك
القانون الممتاز ، وقد رأى مسألة تعدد الزوجات تأخذ طريقها القانونى ،
لتقييد أو تمنع ، تردد ، والتزم الصمت العميق في أثناء جولات المناقشات
التي احتدت ، بين أهل القديم المألوف ، والجديد غير المعروف في نتائجه ،
ولو انضم إلى المقترحين لكانت الحاسمة ، ولكنه تردد ثم امتنع ثم أنهى
المناقشة بإعادته إلى وزارة العدل لتعيد دراسته .

وقد نام المشروع في وزارة العدل ، ثم حيى حياة قانونية بعد ذلك
ولكن كان فيه تغيير :

(أ) فقد حذفت منه المادة الخاصة بتقييد تعدد الزوجات ، والمادة
الخاصة بما تشترطه الزوجة من شروط ، واحترامها ، والإلزام بها .

(ب) حذفت جزء صغير من المواد الخاصة بالطلاق للإيذاء بالقول
أو الفعل الذى لا يلىق بأمثالها ، فقد كان فيها أنه إذا تبين أن الإيذاء من
جانبا فرق بينهما بخلع ، أى على أن تترك مؤخر الصداق . ولا تأخذ نفقة
العدة ، أو ترد إليه بعض ما أخذت أو نحو ذلك على حسب ما يراه القاضى ،
وقد حذفت الفقرة على أن العدالة كانت توجب بقاءها .

وقد ظهر ذلك القانون فكان هو القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
ولكن أضيف إليه ما كان تعديلا لحكم المفقود . وقد جاء في المواد
٢١ و ٢٢ . وهذا نصها :

مادة ٢١ — يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع
سنين من تاريخ فقدته .

وأما فى جميع الأحوال الأخرى ، فيفوض أمر المدة التى يحكم
بموت المفقود بعدها إلى القاضى ، وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع
الطرق الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً .

مادة ٢٢ — بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة فى المادة السابقة
تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثة الموجودين وقت الحكم .
وقد بقى من أحكام العقود التى اشتمل عليها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠
المادة ٨ وهى الخاصة بحكم زوجة المفقود إذا ظهر بعد الحكم بموته ،
وهذا نصها :

إذا جاء المفقود أو لم يجرى ، وتبين أنه حى ، فزوجته له ما لم يتمتع
الثانى بها غير عالم بحياة الأول ، فإن تمتع بها الثانى غير عالم بحياته كانت
لثانى ، ما لم يكن عقده فى عدة وفاة الأول .

١٦ — قبرت إذن فكرة تقييد تعدد الزوجات ، وكان المظنون بعد أن
درست دراسة عميقة . وتبين عدم صلاحها ألا تعود إلى الحياة مرة أخرى .
ولكن يظهر أنها دفنت وفيها حياة ، كبعض الجرائم التى تسكن فى الجسم
أمدأ ، ويظن أن حيوية الجسم قد تغلبت عليها ، وإذا بها تظهر فى وقت
تضعف فيه الحيوية ، أو لعارض من العوارض التى تضعف من القوى .

١٧ — لقد عادت فكرة تقييد تعدد الزوجات ومعها تقييد الطلاق

في سنة ١٩٤٣ . وقد نشرتها من قِبرها وزارة الشؤون الاجتماعية . وأيدتها بفتوى أفتاها الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ، وكان المرحوم الشيخ محمد مصطفى المراغي ، قد أفتى بجواز تقييد الطلاق وتقييد تعدد الزوجات ، وكان تقييد تعدد الزوجات على النحو الذي اقترحتة لجنة أكتوبر سنة ١٩٢٦ . أما تقييد الطلاق فقد كان أساسه أن الطلاق لا يكون إلا بإذن القاضي ، ومن يطلق بغير إذن القاضي المختص يحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر أو بغرامة مائة جنيه ، وقبل أن يأخذ الاقتراح طريقه إلى دار النيابة ليكون به قانون طواه رئيس الوزراء إبان ذلك ، وكان ذلك عملاً جليلاً ، أنقذ به الأسرة الإسلامية ، ولم يجعلها تحكم بنظام غير إسلامي ، مأخوذ من نظام آخر .

١٨ - ولكن ذلك المشروع لم يمت بل ألقى في زوايا النسيان حينما ثم حي من بعد ذلك حياة أخرى في وزارة أخرى برياسة وزير آخر فإنه في شهر إبريل سنة ١٩٤٥ تقدم وزير الشؤون الاجتماعية بهذا المشروع ، وذكر أن سيل المتشردين سببه تعدد الزوجات والطلاق .

ثم تبين من بعد ذلك أن الكلام لم يكن مبنياً على إحصاء مبين ، بل لم يكن عند وزارة الشؤون عند هذا الكلام أي إحصاء في الموضوع ، والإحصاءات من بعد ذلك بينت أن التشرد ليس سببه تعدد الزوجات ، أو الطلاق ، إنما سببه ضعف الرقابة على الولي على النفس ، وإهمال الأولياء من غير أي دافع يدفعهم إلى العناية إذا كانوا مهملين ، ولا عقاب يردعهم إذا كانوا مفسدين .

ولما تبين ذلك واختفت فكرة التشرد والأحداث لأنها لا تنتج ما يريدون نجحوا إلى حقوق المرأة ، ومرارة الزوج عليها ، إلى آخر ماسنين عند الكلام في هذا الموضوع من الناحية الفقهية والاجتماعية .

ولقد قبرت فكرة تقييد العقود ، وتقييد الطلاق مرة ثالثة وكانت موضع استنكار لا من العلماء المختصين فقط بل عامة المثقفين ، إلا الذين يريدون التغيير لمجرد التغيير ، المولعين بكل جديد من غير نظر إلى مغبته ونتيجته .

ومما يذكر بالخير لفضيلة المرحوم الأستاذ الشيخ المراغي أنه أعلن عدوله عن رأيه في تقييد تعدد الزوجات وتقييد الطلاق، وذكر في عدوله أن المضررة الاجتماعية في التقييد أشد منها في الطلاق . وأن رأيه والعدول عنه موضوع في ملف هذه المسألة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، وقد اطلعنا عليه بها ، نرجو أن يكون باقيا ، لم تمتد إليه يد من أحد بتلك الوزارة ، وإن كنا نستبعد أن يكون ذلك هـ

١٩ - استمر المشروع نائماً لم يوقظه أحد ، حتى كانت الثورة في ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، ولم يثر القوامون عليها الأرض لتحيا من جديد فكرة تقييد تعدد الزوجات وتقييد الطلاق ، ولكن زين لبعض الناس أن يحيوها في ظل تلك الثورة المغيرة .

وتقدموا في آخر سنة ١٩٥٣ بمشروعات لذلك ، ولكن في هذه المرة قبل أن تتجه إلى مناطق التشريع ألفت لجنة كبيرة درست الفكرة من جديد على ضوء الإحصاء الدقيق ، وتبين أنه ليس ثمة داع إلى مثل هذا التشريع الذي لم تثبت الدواعي إليه ، حتى لقد صرح كبار وزارة الشؤون الاجتماعية أن مسألة تعدد الزوجات لا يمكن أن تعد مشكلة ، حتى تعالج ، ولاداء حتى يطب له ، لأنها تقل شيئاً فشيئاً تبعاً للتطور الاجتماعي ، وعلو المدارك . وتعميم الثقافة ، والإحساس العميق بالواجبات الأسرية عند الرجل والمرأة على سواء ، فإن التعدد ليس مبعثه من قبل الرجل وحده ، بل هو من قبلهما

معا . أو المرأة فيه أقوى سبباً ، ولم تنبعث الفكرة من الآراء الاجتماعية السليمة . بل انبعثت الفكرة من بعض الجماعات النسائية ؛ وكانت موضوع دراسة في مؤتمر الاتحاد القومي الذي انعقد في سنة ١٩٦٠ ، وتناقش فيه المجتمعون في اللجان الاجتماعية والنسائية والتشريعية ، وكان للرئيس جمال عبد الناصر مقام مشهود في هذه المناقشات . فقد اشترك فيها ، وبين أن هذه مسائل اجتماعية ودينية . وأنها تترك للتوجيه والإرشاد . وإذا كانت عيباً ، فإن علاجها لا يكون بقانون ؛ لأن مفاصله تكون أكثر من مضاره .

وخرجت مسألة تقييد الطلاق وتعدد الزوجات من نطاق التفكير الاجتماعي الدقيق المغير ، وخصوصاً أن النسبة هبطت في مصر بالنسبة للتعدد إلى أقل من ١٥ في المائة ، وأن نسبة الطلاق الذي يحل الأسرة بعد تكوينها لا يصل ٢ في المائة كما سنين .

وقد أصبح لا ينادى بهذا التقييد في مصر إلا الذين يريدون تقليد الغربيين في كل شيء عندهم . ولو أدى إلى تهم بناء الأسرة الإسلامية ، لا يدفعهم إلى مصلحة اجتماعية . ولا مصلحة المرأة ، لأن في ذلك التقييد ضرراً مؤكداً بها . وإنما يدفعهم أن يمنع عند المسلمين ما يمنع عند غيرهم ، لكن الغربيين يخضعون لحكم كنيستهم فهلا قلدهم وخضعنا لحكم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما عمله السلف الصالح من بعد .

وفي الوقت الذي يفكر فيه المصلحون في أوروبا في فتح باب تعدد الزوجات لإصلاح المفاصل وتقويم المعوج حتى نادى به كبير الأساقفة الإنجليز ، في هذا الوقت يحاول الذين يقلدون نظم الكنيسة أن يفتنوا الأسرة الإسلامية عن مقرراتها التي دعمتها وحفظتها في كل ما غير من سنين وقرون .

تنظيم الأسرة في قوانين البلاد العربية والإسلامية

العراق :

٢٠ - عرضت للعراق فتنة قلبت فيها الأوضاع وصارت تموج كموج البحر . وفي أثناء هذه الفتنة وضع قانون للأحوال الشخصية ليست فيه سمة إسلامية قط . حتى أنه منع تعدد الزوجات منعاً ، وسويت المرأة بالرجل في الميراث . ولكن الله سبحانه وتعالى أخرج العراق مهده الفقه الإسلامي من هذه المحنة ، فعاد الأمر فيه إلى زعيم مسلم يؤمن بالله والقرآن وبالشرع الإسلامي بشكل عام ، فأزال الفتنة ، وألغى ما كان قد وضع ، وعاد إلى ما كان عليه أو إلى قريب منه .

والذي كان عليه أن المذهب الحنفي كان هو الأصل المعمول به في نظام الأسرة وأحكامها ، ولكن القانون الأساسي العراقي فتح الباب لغير المذهب الحنفي تيسيراً للطوائف بالعراق .

ذلك بأن العراق يسكنه من الشيعة عدد كبير ، فكان لابد أن يتسع التطبيق المذهبي لآراء أئمتهم ، ولذلك جاء بالمادة ٧٧ من القانون العراقي الأساسي ما نصه :

يجرى القضاء في المحاكم الشرعية ، وفقاً للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية بموجب أحكام خاصة ، ويكون القاضي من مذهب أكثرية السكان في المحل الذي يعين له مع بقاء القاضيين السني والجعفرى في مدينتي بغداد والبصرة .

ونجد أن هذا النص اشتمل على أمرين :

أحدهما : أن البلد الذى يكثر فيه مذهب يكون القاضى من مذهب هذه الأثرية . فإذا كانت ناحية يكثر فيها الحنفية ، وذلك كثير . فالقاضى حنفى . وإن كانت الكثرة فى ناحية مالكية ، وذلك نادر ، فمالكى . وإن كانت الكثرة شافعية ، وذلك كثير عند الأكراد فشافعى .

الثانى : أن بغداد والبصرة يجب أن يكون فى كل واحدة منهما قاضيان أحدهما سنى والآخر جعفرى . ويظهر أن ذلك لكثرة العدد من الطائفتين فى هاتين المدينتين . وظاهر الأحوال أن القاضى السنى يكون حنفياً . لأن المذهب الحنفى له الاعتبار الأول من قديم الزمان .

ولقد كان لذلك الاختلاف أثره فى قانون الرافعات الذى ينظم طرق التقاضى . فقد جاء فى هذا القانون مانصه : « فى الدعاوى المتعلقة بالمواد الشخصية كالنكاح وما يتفرع منه ، والهبة والوصية والإرث . والحجز والوقف ، إذا كان الطرفان من مذهب غير مذهب الحاكم ، وطلبا بالاتفاق للتحاكم إلى عالم من مذهبهما فعلى الحاكم إحالتهما وفقاً للطلب . وبعد أن يبحثها الحاكم العالم تعرض عليه فيؤيدها .

وفى هذه المادة فرض أن الخصمين من مذهب واحد . ويخالفان مذهب الحاكم . وإذا تخلف هذا الفرض وهو أن يكونا من مذهب واحد . فكانوا من مذهبين مختلفين ، فإن المذهب الحنفى ، أو الجعفرى هو الذى يقضى على حسب أكثرية السكان ، وإذا لم يتفقا على عالم ، ولكنهما يطلبان الحكم لهما بمقتضى مذهبهما الذى اتحدا فى اعتناقه فقد مضى قانون الحاكم على هذه الحال فى المادة الثامنة منه . وقد جاء فيها :

« وعلى القاضى عندما يحيل القضية إلى عالم بمقتضى هذا القانون أن يرسلها إلى العالم الذى يتفق عليه الطرفان ، وإذا لم يتفقا على العالم المسلم علمه لدى وزارة العدلية أو إذا لم يوجد فى العالم الذى ترى فيه الكفاءة اللازمة

لإبداء الرأي في القضية ، وإذا اتفق الطرفان في قضية مقدمة إلى قاض سني على أن تطبق على قضيتيها أحكام أحد المذاهب الأربعة ، فعلى القاضي أن يطبقها ، ولتحقق تلك الأحكام يجوز أن يجعل تلك الدعوى إلى عالم من المذهب المتفق عليه إن رأى ذلك لازماً .

ومن هذه المادة يتبين أن الحصين المتحددين في المذهب لهما أن يتحاكما إلى عالم من مذهبهما ، وأن يعيناه عند القاضي على أن يكون من العلماء الذين تقررهم وزارة العدلية بصفة رسمية ، فإن لم يكن ذلك فللقاضي أن يختار من يثق به .

ويجب أن يلاحظ أمران :

أولهما : أن العالم الذي يحال عليه نظر الدعوى لا يكون حكمه ملزماً إلا إذا صادق عليه القاضي الذي أحال القضية عليه .

ثانيهما : إذا كان الحصان حنفياً أو جعفرين ، فلامناص من الحكم بمذهبهما ، وإذا كان القاضي سنياً والحصان جعفرين فلا بد أن يحيل القضية على عالم جعفرى ، وكذلك إذا كان الحصان حنفين ، وكان القاضي في المنطقة جعفرياً فإنه يحيل القضية على عالم حنفى .

٢١ - ويستخلص من هذا كله أن العراق قد اتسع لتطبيق المذاهب الإسلامية الخمسة ، المذهب الجعفرى والمذاهب الأربعة ، وأن السبب في هذا جواز التحكيم لعالم من علماء مذهب الحصين . وتنفيذ القاضي لما يحكم به .

وإن ذلك فيه نفع ، ويوجه إليه نقد ، أما النفع فهو التوافق بين الحكم الذى يحكم به في الأسرة ، والضمير الدينى ، فإن الذى يعتنق مذهباً ويطمئن إليه تكون أحكامه متفقة مع ضميره الدينى ، وإن ذلك له فائدته وربما

لا تكون له تلك الاستراحة النفسية إذا قضى له بغير مذهبه . وخصوصاً إذا كان الاختلاف ليس فقط في طرق الاجتهاد في الفروع . بل في الأصول الفكرية والنفسية .

وفوق ذلك فإن هذا قد أوجد فرصة لتحكيم وهو باب الصلح ، فإن العالم الذي يحال عليه الأمر سيعمل ابتداء على حسم الخصومة بالصلح ، فكل تحكيم في شئون الأسرة محمود العاقبة .

هذا وجه النفع ، أما وجه النقد فهو أن من المصلحة أن يكون القانون الذي يحكم به في الأحوال الشخصية معروفاً محدود المعالم مبيناً واضحاً ، وأن القانون كلما كان واحداً للجميع كان أقرب للعدالة ، وخصوصاً أن الخلاف بين السنة والشيعة في مسائل الزواج والطلاق ليس كبيراً .

وما يكون من خلاف كبير ليس جوهرياً إلا في مسائل محدودة ، كإجازة المتعة عند الشيعة ، وعدم إجازتها عند السنيين ، ولا ندرى هل يستمسك بها الشيعة استمساكاً شديداً حتى لا يكون ثمة مجال للتساهل في منعها ، باعتبارها لا تتفق مع كرامة المرأة ولا قدسية العلاقة الزوجية ،

ولقد نادى المصلحون في العراق إلى ضرورة وضع قانون مسنون ،

وقد جاء في كتاب الأحوال الشخصية ، والتطبيقات الشرعية :

« وسواء أكان العمل بالمذهب الحنفى أم بالمذاهب الأخرى الإسلامية أم بالعادات المذهبية لغير المسلمين ، فالأمر لا يخلو من محذورات كثيرة ، هي وقوع غير المسلمين تحت خطر أحكام في الأحوال الشخصية ، وعلى الأخص النكاح والافتراق والنفقات ، لاتستند إلى قواعد ثابتة معلومة للجميع ، ووقوع المسلمين تحت قضاء محاكم لا يوجد فيها حكام قادرين على استنباط أحكام من الكتب الفقهية . . لذلك ضج الناس بالشكوى ،

وطالبوا بتدوين الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين ،
وقد تمت لائحة بأحكام الأوقاف إلى المجلس النيابي ولائحة أخرى لإدارة
الأوقاف ، ولائحة الأحوال الشخصية من نكاح وطلاق وإرث ونفقة ونسب
وولاية وإيضاء^(١) .

ولقد رجعنا إلى اللائحة التي أعدت خاصة بالزواج والطلاق .
فوجدناها تتجه إلى بعض النواحي التي اتجه إليها القانونان المصريان : القانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥ .

ولعل خير ما اشتملت عليه تلك اللائحة هو النص الذي اشتمل على
ضرورة التحكيم في الخلاف بين الزوجين قبل أن يتولى القضاء الأمر
بالنظر عند طلب التفريق ، إذ جاء في النص :

« يكون مجلس تحكيم لإصلاح ذات البين ، وإذا ظهر للمجلس أن
الإصلاح غير ممكن يقدم للقاضي تقريراً يفصل فيه الحالة ، ويعين الطرف
الذي ظهر منه التقصير ، فإن كان الزوج يحكم القاضي بالتفريق ، وإن كان
الزوجة تجرى المخالصة على تمام المهر أو قسم منه ، والحكم الصادر من
القاضي بمقتضى تطبيق هذه المادة يتضمن الطلاق البائن »^(٢) .

ونرى من هذا أثر القانون المصري في العراق ، كما سنرى أثره في
سوريا ، والأردن ، ونسير في الإشارة إلى هذه القوانين على حسب أقدميتها :

(١) كتاب الأحوال الشخصية والتطبيقات الشرعية للاستاذ أحمد العمر .

(٢) الكتاب المذكور . .

القانون الأردني

٢٢ - سمي القانون الخاص بالزواج والطلاق قانون حقوق العائلة اتباعاً لأصل الاسم الذي أطلق على القانون العثماني ، وهذا الاسم يدل على الرجوع إليه في كثير من أمور الزواج والطلاق ، ولذا نجد أحكاماً كثيرة فيه من ذلك القانون ، فقد أخذ في تحديد السن برأى أبي حنيفة ، وهو سبع عشرة سنة للصغيرة ، وثماني عشرة سنة للصغير ، وأجاز للمراهق أن يطلب الزواج ، وينظر في ذلك ، وقد أخذ القانون الأردني بالشطرين ولكنه أجاز لمن بلغ الخامسة عشرة سنة المراجعة ، فلم يذكر كلمة المراهق ولعله اعتبر المراهقة هي الخامسة عشرة (المادة ٤) .

وأخذ هذا القانون باحترام ما تشترطه الزوجة ، ومن ذلك اشتراط أن يكون عقد الزواج بيدها ، وألا يخرجها من بلدها ، (المادة ٢١) .

وهو في هذا تابع لقانون العائلة العثماني .

ومن بقايا قانون العائلة بالنسبة للإجراءات في القانون الأردني أنه لا بد من إجراء العقد بإذن من القاضي ، فجاء في المادة - ٢٢ - يجب على الزوج مراجعة القاضي الشرعي أو نائبه لإجراء العقد ، وكل من يخالف ذلك يحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في قانون الجزاء .

وقد جاء ذلك القانون بأمر جديد في قوانين الزواج والطلاق ، وهو أنه اشترط للزواج عند التفاوت في السن إذن القاضي به ولا يأذن إلا إذا تأكد من رضا الأصغر سناً ، وهذا نص المادة - ٦ - :

« لا يجوز القاضى أو نائبه نكاحا فيه تفاوت فى السن يتجاوز العشرين عاما قبل أن يتأكد من رضا الأصغر سنا ، وأنه قابل لذلك دون جبر أو إكراه ، وأن مصلحته متحققة فى ذلك » .

ولا شك أن هذا احتياط جيد ، ولكن الجزء الأخير من المادة لا حاجة إليه ، لأن المصلحة لهما يقدرانها ، ويكفى أن يتأكد من اختيار الأصغر ورضاه بالعقد بلا إكراه أيا كان نوعه ، وأما المصلحة فهو الذى يقدرها ، ومن التدخل فى الحرية الشخصية من غير جدوى التدخل لتقديرها .

والقانون من بعد ذلك فى مسأله إما مأخوذ من القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، أو ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، أو من الأحكام الفقهية فى مذهب أبى حنيفة . وقد خالف القانون المصرى فى دين النفقة ، فاعتبرها ديناً من وقت المطالبة ، ولم يعتبرها ديناً من وقت الامتناع ، أو من ثلاث سنين سابقة على المطالبة كالقوانين المصرية .

وأجيز التفريق لعدم الإنفاق ، وكان قريبا فيما قرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، وبالنسبة للعيوب أخذ بما يقارب قانون ١٩٢٩ المصرى فأجاز للمرأة طلب التفريق للجب والخصاء والعنة بشرط أن تكون هى خالية من العيوب التى تمنع الدخول بها ، وعمم أسباب التفريق للعيوب ، ولاكنه بالنسبة للجنون أوجب التأجيل سنة قبل التفريق عساها تستفيق .

ولم يشترط على الزوجة أن تطلب التفريق فور العلم بالعيب . بل جاز لها أن تتركها مدة بعد إقامتها ، ولكن إذا كان تفريق أو طلاق ، ثم

جدد العقد من بعد ذلك ، وقد كانت عالمة بحاله ، فإنه ليس لها أن تطلب التفريق .

وبالنسبة للتفريق لأجل الضرر للإيذاء بالقول أو الفعل أو نحوها لم يسر مسار القانون المصري ، بل قرر أن القاضي يحكم الحكمين ابتداء ، وجعل قرار التفريق خلعاً إذا كان النشوز من قبل الزوجة ، وذكر أنه إذا اختلف الحكمان كلف غيرهما أو ضم إليهما ثالث على حسب ما يراه القاضي .

وبالنسبة للعدة أخذ بمذهب أبي حنيفة في النفقة والنسب ، ولم يأخذ بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ولكنه منع تصديق المرأة بانتهاء عدتها إذا ادعت أنها انتهت قبل مضي ثلاثة أشهر ، المادة ١٠١ ، ولكنه قرر أن العدة تنهى بتسعة أشهر^(١) .

هذا وقد أخذ قانون الأردن بمذهب أحمد بن حنبل في نفقات الأقارب فجعلها تجب على من يرث الفقير العاجز إذا مات وكان له مال ، وقررت مذكرته التفسيرية أن ذلك يتفق مع نص القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى : « وعلى الوارث مثل ذلك » .

وقد أوصت حلقة الدراسة الاجتماعية التي انعقدت في دمشق سنة ١٩٥٢ بالأخذ بمذهب الإمام أحمد في باب التكافل الاجتماعي ، ولكنها استثنت من ذلك نفقة الأصول على فروعهم والفروع على أصولهم ، لأن المذهب يثبت وجوب النفقة مع اختلاف الدين بالنسبة لهؤلاء وهو باب من أبواب التسامح الديني أثبتته ذلك المذهب ، فكان لابد من الإبقاء عليه إبقاء على معناه ، ومؤداه ، والله الموفق .

(١) نص المادة ١٠٢ - هكذا : « إذا لم تر المعتدة الدم في المدة المذكورة (أى ثلاثة أشهر) أو رآته مرة أو مرتين ثم انقطع ينظر ، فإذا وصلت سن اليأس تعدت بثلاثة أشهر من زمن وصولها إليه ، وإن لم تكن وصلت سن اليأس تربص تسعة أشهر » .

القانون السوري

٢٣ - قبس القانون السوري كالقانون الأردني كثيراً من الأحكام الموضوعية في قانون العائلة التركي ، كما أخذ منه الإجراءات الإدارية التي تسبق عقد الزواج لبعض ما اشتمل عليه القانون اللبناني ، وأخذ مع ذلك من القانونين المصريين ، القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مع تعديل قليل أو من غير تعديل . أو أتى كالقانون الأردني بمبادئ أخرى ، وكان أول قانون ابتدع بتنفيذ تقييد تعدد الزوجات ، وأخرجها من حيز التفكير إلى حيز القانون الذي يعمل به .

فمن الإجراءات التي أخذها من قانون حقوق العائلة العثماني ما اشتملت عليه المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

ونخاطبة ما اشتملت عليه هذه المواد أن طالب الزواج عليه أن يقدم طلبه لقاضي المنطقة مع شهادة من مختار الحلة التي يقيم فيها ، وتعريفهما باسم كل من الخاطب والخطيبة وسنه ومحل إقامته ، واسم وليه ، وأنه لا يمنع من هذا الزواج مانع شرعي ، ومع صورة مصدق عليها من قيد النفوس وأحوالهما الشخصية ، ومع شهادة من طبيب بخلوهما من الأمراض الوراثية ومن الموانع الصحية ؛ وللقاضي التثبت من ذلك بمعرفة طبيب يختاره :

ولا يجوز تثبيت العقود خارج المحكمة أو بغير إذن القاضي إلا بعد استيفاء هذه الإجراءات ، على أنه إذا حصل ولد أو حمل ظاهر يثبت الزواج بدون هذه الإجراءات ، ولا يمنع ذلك من إيقاع العقوبة القانونية^(١) .

ويأذن القاضي فوراً بإجراءات العقد بعد استكمال هذه الوثائق . وله عند الاشتباه تأخيرها لإعلانه مدة عشرة أيام . وهو الذى يختار طريقة الإعلان^(١) .

وإذا لم يوجد العقد بعد إذن القاضي خلال ستة أشهر يعتبر الإذن ملغى ولا بد من استئذان جديد^(٢) . وتتخذ الإجراءات السابقة كلها ، لاحتمال تغير الأحوال فى هذه المدة .

ويقوم القاضي أو من يأذن من مساعدى المحكمة بإجراء العقد .

٢٤ — ومن الأمور الموضوعية أنه أخذ أولاً بمبدأ عدم زواج المجنون أو المجنونة إلا بإذن من القاضي ، والقاضى لا يأذن إلا إذا ثبت بتقرير جماعة من أطباء الأمراض العقلية أن زواجه يفيد فى شفاؤه .

وبهذا نرى أنه منع زواج المجانين إلا إذا كان القصد من الزواج شفاء المجنون ، وقرر الأطباء أن ذلك يفيد ، والأصل مأخوذ من قانون حقوق العائلة العثمانى :

ومن الأمور الموضوعية التى أخذ أصلها من قانون العائلة أنه جعل أهلية الزواج شرطها بلوغ الثامنة عشرة للفتى ، والسابعة عشرة للفتاة ، ولمن بلغ الخامسة عشرة أن يعترض على المنع ، ولمن بلغت الثالثة عشرة أن تعترض على المنع ، واشترطت موافقة الولى إذا كان الأب أو الجسد على ذلك .

وقد أتى هذا القانون بمبدأين جديدين :

(١) المادة ٤١ .

(٢) هذا ما اشتملت عليه المادة ٤٢ .

أولهما : يتعلق بتعدد الزوجات ، فقد جاء في المادة السابعة عشرة ما نصه :

للقاضى ألا يأذن بالزواج للمتزوج بأن يتزوج على امرأته إذا تحقق أنه غير قادر على نفقتها :

وإن هذا النص يفيد أن القاضى عليه أن يتأكد من القدرة على الإنفاق على زوجين ، وهو قيد فى ظاهره أنه سهل ، ولكن ذكر بعض القضاة فى حلب أن هذا القيد معناه منع التعدد . فلم يؤذن من بعده بزواج متزوج إلا فى أندر الأحوال . وأقول لعمل للمنشورات وزارة العدلية هناك دخلا فى ذلك .

ومن الحق أن أقول : إنه فى القانون الموحد الذى وضعت أصوله بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا ألغى ذلك النص ، وكنا نود أن يلغوه معجلين بالإلغاء . ما دام قد ثبت أنه غير صالح للبقاء باتفاق الفقهاء من القطرين الشقيقين .

نضرع إلى الله تعالى أن يجمع الأقطار العربية قاطبة فى أحكام الأسرة على الأخذ من ينابيعها بدل أن نأخذ فى حكم الأسرة من مبادئ نابعة من حكم الكنيسة أو حكم غيرها .

الأمر الثانى : الذى أتى به القانون السورى هو ما جاء فى المادة التاسعة عشرة ، وهذا نصها :

« إذا كان الخاطبان غير متناسبين ، ولم يكن مصلحة فى هذا الزواج فللقاضى ألا يأذن به » ، وقد جاء فى المذكرة التفسيرية توضيح لهذا المعنى بنصه :

ولما كان التفاوت الفاحش فى السن بين الزوجين يؤدى إلى اضطراب

الحياة الزوجية . ، أو إلى فساد خلق ، وكانت المحاكم قد درجت على عدم الإذن بهذا الزواج لإدارة ، فقد نص في المشروع على أن للقاضي ألا يأذن بهذا الزواج : وهذا يفيد أنهم كانوا يعملون به قبل شرعيته ، والعمل ما كان يجوز ، وتقنيته في نظرنا لا يجوز أيضاً ، لأنه تدخل في الحرية الشخصية ، وإهمال لإرادة العاقلين وتقديرهما .

وقد كان القانون الأردني في صيغته أحكم ، فقد حدد السن بعشرين سنة ، وجعل الأساس هو معرفة أن أحد الزوجين الصغير السن قد رضى بالزواج رضى حراً مختاراً ، ولكنه مع ذلك جعل للقاضي تقدير المصلحة ، وانتقدناه في ذلك الجزء ، فأخذ القانون السوري الجزء المستقد . وترك الجزء الذي قد يكون مقبولا في العقل إلى حد .

وعلى أي حال فإن لجنة الأحوال الشخصية بمصر عندما عرض عليها مثل هذا أعرضت عنه ، ولم تضمنه مقترحاتها . ونعجا فعلت ، فإن كل تدخل في حرية الاختيار مضرت أكبر من نفعه .

٢٥٠ — وقد أخذ القانون السوري بمبدأ جواز أن تشرط المرأة ما تشاء من الشروط ، ويعد قيداً في رضاها بالعقد ، ويلتزم الزوج بالوفاء به ما دام الشرط ليس محظوراً شرعياً ، ولا يقيد حرية الزوج في أعماله الخاصة ، ولا يمس حقوق غيرها .

وإذا لم يف الزوج بالشرط الذي استوفى شروط الالتزام كان لها حق طلب الفسخ ، ولا شك أن ذلك معقول ومقبول ، ولكن قصر حق الاشتراط على الزوجة غير عدل ، إنما العدل أن يتساوى الزوجان في حق الاشتراط ، كما هو المذهب الحنبلي الذي أجاز الشروط في عقد الزواج ، وأوجب احترامها ، أخذاً من قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : «أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج» .

٢٦ — أتى القانون السوري بمبدأ سماه التعسف في الطلاق . واعتبر طلاق المريض مرض الموت تعسفاً . ولكنه طبق عليه أقوال الفقهاء تطبيقاً سليماً . وإن كانت العبارة لا تخلو من قصور . وجعل من التعسف الطلاق من غير أن يثبت أن له مبرراً . وإليك نص المادة — ١١٧ — :

« وإذا طلق الرجل زوجته ، وتبين للقاضي أن الزوج متعسف في طلاقها دون ماسبب معقول ، وأن الزوجة سيصيبها بذلك بؤس وفاقة . جاز للقاضي أن يحكم على مطلقها بحسب حالة ودرجة تعسفه بتعويض لا يتجاوز مبلغ نفقة سنة لأمثالها فوق نفقة العدة . وللقاضي أن يجعل دفع هذا التعويض جملة أو شهرياً بحسب مقتضى الحال » .

ونحن نرى — أولاً — أنه كان يجب التفرقة بين الطلاق قبل الدخول والطلاق بعد الدخول ، وأن هذه المتعة تكون للمطالبة بعد الدخول .

ونرى — ثانياً — تعميم الحكم ما دام الطلاق لم يكن بسبب بين^(١) من قبلها ، فإن هذا الحكم يتفق مع رأى الإمام الشافعى والإمام أحمد بن حنبل رضى الله تعالى عنهما . إذ أنهما أوجبا المتعة لكل مطلقة بعد الدخول آخذين ذلك من قوله تعالى : **والمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين** ، وإن كانت المذكرة الإيضاحية حاولت أن تأخذ ذلك من مذهب أبى حنيفة باعتبار أن المتعة مندوبة بعد الدخول ، وأن بعض الحنفية قال أن لولى الأمر الحق في أن يأمر بالمندوب فيجعله واجباً للمصلحة العامة .

ونرى أن اشتراط التعسف للمتعة ليس من المصلحة ، لأن ذلك يؤدي إلى التحقيق في أسباب الطلاق ، وذلك ضرره بالمرأة أكبر من نفعه . والتعميم لمصلحة المرأة ، وهو الذى يتفق مع الأصل الشرعى .

(١) يكون الطلاق بسبب الزنى ، أو يكون بطلبها ، أو يثبت رضاها به .

وبالنسبة للعدة جاء القانون السوري كالقانون الأردني في الحدد الأدنى لتصديق المرأة فجعله ثلاثة أشهر ، وليس ستين يوما كذهب أبي حنيفة ولا تسعة وثلاثين يوما كراى الشافعيين ، وهذا نص المادة :

١٢١ - : « عدة المرأة غير الحامل للطلاق أو الفسخ كما يلي :

١ - ثلاث حيضات كاملات لمن تحيض . ولا تسمع دعوى المرأة بانقضائها قبل ثلاثة أشهر على الطلاق أو الفسخ .

٢ - سنة كاملة لمعتدة الطهر التي لم يجيئها الحيض ، أو جاءها ثم انقطع ولم تبلغ سن اليأس .

٣ - ثلاثة أشهر للآيسة .

وهنا نلاحظ مع ما تقدم ملاحظتين :

أولاهما : أن معتدة الطهر إذا بلغت بالسن ولم تر الحيض قط تكون عدتها بثلاثة أشهر ، وعبارة المادة الأولى قد تفيد غير ذلك ، ويظهر أن المراد منها . إذا لم يجيئها الحيض في العدة ، وإن كان قد جاءها قبل ذلك .

الثانية : أن الفقرة الثانية من المادة يستفاد منها أن العدة تكون بسنة ، وهذا يتفق مع رأى محمد بن الحكم . والأخذ بهذا يخالف القانون المصري ، لأنه يقرر أن الدعوى بالنفقة أو النسب لا تسمع من غير أن يتعرض لبيان العدة والطلاق أو الفسخ .

وقد أخذ فيما عدا ذلك بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وبالقانون

رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

القانون التونسي

٢٧ — أخذ القانون التونسي أحكامه من المذهب المالكي ، ذلك لأن هذا المذهب هو مذهب المسلمين في شمال أفريقية منذ القدم ، فهو مذهب ليبيا وتونس والجزائر ومراكش . ولذلك لم يكن متلاقيا مع قوانين مصر وسوريا في بعض المسائل الجزئية . وإن كانت الكليات الشرعية الإسلامية واحدة ، كالشأن في اختلاف المذاهب .

ومن الاختلافات النظامية الواضحة . .

١ — أنه جعل سن الزواج بالنسبة للمرأة خمس عشرة سنة ، بينما هو في مصر ست عشرة سنة . ولا شك أن السن متقاربة . وإن كنا نميل إلى القانون المغربي في هذا . وخصوصا بعد أن كثراختلاط الفتيات بالشبان . فإنه أصون وأحفظ . وأنه البلوغ الطبيعي بالسن عند جمهور الفقهاء ، ما عدا أبا حنيفة النعمان رضي الله عنه .

٢ — لم يأخذ القانون التونسي بمبدأ اشتراط الشروط المقارنة للعقد ، بالنسبة للزوجة فقط كما قرر قانون حقوق العائلة التركي . وتبعه القانون السوري والقانون الأردني . ولكن سار كالمذهب الحنبلي الذي أجاز لكل واحد من الزوجين أن يشترط عند إنشاء العقد ما يشاء من الشروط بشرط ألا تكون محظورة شرعاً .

ولم يأخذ القانون التونسي بهذا الاسم . ولكنه أخذه بصورة مبدأ آخر وهو إدخال خيار الشروط في عقد الزواج ، فقالت المادة الحادية عشرة منه ما نصه :

« ويثبت في الزواج خيار الشروط على عدم وجوده ، أو على مخالفته إمكان طلب الفسخ بطلاق من غير أن يترتب على الفسخ أي غرم إذا كان الطلاق قبل البناء » .

وتحليل المادة ينهى إلى أن لكلا الزوجين أن يشترط لنفسه شروطاً عند إنشاء العقد ، ويختار الفسخ إذا لم توجد أو إذا خولفت ، وهذا بلاشك هو معنى الشروط المقترنة بإنشاء العقد في المذهب الحنبلي ، ولكن يلاحظ أنه ليس في المادة اشتراط ألا تكون الشروط في مؤداها محظورة شرعاً أو تؤدي إلى مخالفة مقاصد الشرع من عقد الزواج ، ولكنه نص في موضع آخر في المادة ٢١ على أن كل عقد يكون مقترناً بشرط يتنافى معه يكون باطلاً ، والعقد صحيح .

وإن المذهب المالكي لم يوجب الوفاء بالشروط التي تشرط عند إنشاء العقد ، ونهى مالك عن الزواج على الشروط ، وقال : زوجوا على الدين والأخلاق .

ومع أنه أخذ الحكم من المذهب الحنبلي ؛ كان وصف الفسخ من المذهب المالكي ، وهو اعتباره طلاقاً بائناً ، وذلك هو منطق المذهب المالكي ، إذ أنه يعتبر كل فسخ يكون من قبل الزوجية ، ويمكن أن يكون من قبل الزوج طلاقاً ، وبالأولى كل فسخ يكون من قبل الزوج .

الجديد في القانون التونسي

٢٨ - الجديد الذي لم يسبق في القانون التونسي والذي لا يعد من المبادئ الإسلامية في شيء ، وهو من صадرات أوروبا النصرانية يقوم على أمرين :

أولهما : منع تعدد الزوجات منعاً مطلقاً من غير قيد ولا شرط .
ثانيهما : منع الطلاق إلا أمام القاضي بصيغة « لا يقع الطلاق إلا لدى المحكمة » .

ولنتظر في صيغ القانون الدالة على الأمرين :
أما الأمر الأول : فقد نصت عليه المادة - ١٨ - وها هي ذى :

تعدد الزوجات ممنوع ، والزواج بأكثر من واحدة يستوجب عقاباً بالسجن مدة عام ، وبمحطية قدرها ٢٤٠٠٠ فرنك أو بإحدى العقوبتين فقط ، وظاهر أن الحكم بالسجن غاماً أو بغرامة قدرها أربعة وعشرون ألف فرنك ، أو بهما معاً ، وأن هذا المنع مطلق . سواء أكانت هناك أسباب واضحة موجبة للتعدد أو لم تكن ، بل إن التعدد في ذاته جريمة تستوجب العقاب ، وقد حدد العقاب ، وذلك ما لم يعرف في الإسلام وعرف في نظام الكنيسة والقوانين المشتقة منها التي تتساهل في كل شيء إلا في تعدد الزوجات ، واعتبرته من أخص مسائل النظام العام .

وأما الأمر الثاني : فهو جعل الطلاق أمام المحكمة ، ولا يقع خارجها وقد اشتملت على ذلك المواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ .

المادة ٣٠ - لا يقع الطلاق إلا لدى المحكمة .

المادة ٣١ - يحكم بالطلاق :

١ - بناء على طلب من الزوج أو الزوجة للأسباب المبينة بفصول هذه المحلة .

٢ - بتراضى الزوجين .

٣ - أو عند رغبة الزوج إنشاء الطلاق . أو مطالبة الزوجة به ، وفي هاته الصورة يقرر الحاكم ما تتمتع به الزوجة من الغرامات المالية لتعويض الضرر الحاصل لها ، أو ما تدفعه هي للزوج من التعويضات .

المادة ٣٢ - لا يحكم بالطلاق إلا بعد أن يبذل الحاكم وسعه في البحث عن أسباب الشقاق بين الزوجين والعجز عن الإصلاح بينهما ، وللحاكم أن يتخذ جميع الوسائل فيما يخص سكنى الزوجين والنفقة ورعاية الأطفال ، ونلاحظ على هذه النصوص أولاً : أن القانون يحكم بأن الطلاق لا يقع إلا أمام المحكمة وليس لهذا النص ما يؤيده من كتاب أو سنة أو قياس أو عمل من أعمال الصحابة أو رأى في فقه أياً كان صاحبه ، ولا نجد له نظيراً إلا فيما عند النصارى . فإن كان تقليداً لهم فليكن ، وهو مخالف للكتاب ، وكل ما أثر في الإسلام ،

وفيه ضرر شديد بالمرأة المسلمة ، لأن الرجل إن أوقع الطلاق بلفظه ، والقانون يقول إنه لا يقع ، تكون هي وهو في حرج شديد ، فإنه لا يقربها بحكم الشرع ، لأن الطلاق واقع ، رضى القانون أو غضب ، منع أو أباح ، حكيم بالوقوع أو لم يحكم ، لأن حكم الشرع هو الذى يفيد التحليل والتحرير ، ولا طاعة في تحليل أو تحرير إلا لحكم الشرع لأنه « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

وإن الضرر أشد على المرأة ، لأن الرجل يستطيع أن يتزوج امرأة أخرى بشهادة اثنين ، ويكتمان ذلك ويعيشان كأنهما عشيقان وهما زوجان . وقانون فرنسا الذى اقتبس منه ذلك يبيح العشق ، ولا يبيح الزواج ، فالرجل ينال مأربه ، وهى لا تستطيع أن تنال مأربها ، أو تستطيع ، وتعرض سمعتها للقليل والقال ،

ويلاحظ ثانياً : أن القانون سوى بين الرجل والمرأة في حق التطليق والتعويض ، ولا شك أن ذلك غير المعروف عن سلف هذه الأمة ، وأن الأمر في الطلاق إلى الرجل ، وأن الطلاق منسوب إليه دائماً ، ولكن خولف كل هذا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .

الظهير المغربي

٢٩- قانون الأحوال الشخصية جزء من الظهير المغربي ، وقد سمي مجموع
ما نشر من نظم تتعلق بأحكام الأحوال الشخصية - مدونة الأحوال الشخصية .

وأنه لوحظ في ديباجة هذا القانون أنه لا يطبق إلا على القضايا التي
تعرض على المحاكم بعد صدوره ، على أن يطبق ابتداء من أول يناير سنة
١٩٥٨ ، وقد جاء الفصل الثالث منه نصه كالآتي :

إن جميع القضايا المعروضة على محاكم القضاء قبل صدور هذا الظهير
تطبق فيها الأحكام الفقهية المعمول بها سابقاً إلى نهاية البت في الدعوى .
والأصل في هذا القانون هو مذهب مالك ، ولذلك جاء في المادة
الثانية والثمانين ما نصه :

كل ما لم يشمله هذا القانون يرجع فيه إلى الراجح أو المشهور
أو ما جرى به العمل من مذهب مالك .

« وقد أخذ القانون بما جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بمصر ،
ولكن قيد بعض أحواله ، فقيّد التفريق للغيب المستحكم باستمراره سنة ،
بوقرر القانون مع ذلك أنه لا تأجيل في عيوب الفرجين ؟

وأخذ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأكثر أحكام الطلاق التي
اشتمل عليها ذلك القانون ، كما أخذ التفريق للضرر من ذلك القانون ،
وبالنسبة للعدة قد سلك مسلكاً نافعاً لمصلحة المرأة ، وقد نص على ذلك
في المادة ٧٦ ، ونصها :

« أقصى مدة الحمل سنة من تاريخ الطلاق أو الوفاة ، فإذا انقضت السنة
وبقيت الرية في الحمل رفع من يهمله أمره إلى القاضي ليستعين ببعض
الخبراء من الأطباء على التوصل إلى الحل الذي يفضي إلى الحكم بانتهاء

العدة ، أو إلى امتدادها إلى أجل يراه الأطباء ضرورياً لمعرفة ما في البطن
أهو حمل أم علة .

وواضح من هذا أن الأصل في العدة أنه اعتبر العدة تنتهى بسنة: ولكن
لمصلحة الجنين رؤى استشارة أهل الخبرة إذا امتد الحمل ولذلك النظر وجهان:
أحدهما : فرض أنه لا حمل ، وفي هذه الحال تنتهى العدة بسنة .

وثانيهما : فرض أن هناك حملاً ، ونرى من عبارة المادة ما يفيد بظاهره
أنه يحتمل الحمل على أنه كان ثابتاً وقت الطلاق أو الوفاة مع امتداده إلى
ما بعد السنة ، فهل عند الأطباء ما يستطيعون الاستيثاق به من أن الحمل نشأ
بعد الطلاق أو قبله ؟ إن كان عندهم ذلك فلا شك أنهم بمقتضى هذه الخبرة
يقررون الحق في صحة نسب الحمل إلى المطلق والمتوفى أو عدم صحته ،
ففي الأول يثبتون النسب ، وفي الثانية لا يثبتون ، ولكن بأي شيء تنتهى
بالعدة ؟ الظاهر من العبارات أنها تنتهى بسنة ، أو يكتفى في ثبوت الحمل
بوقت الفراق بادعائه .

٣٠ - والقانون المغربي في أهلية الزواج قريب من قانون حقوق
العائلة التركي ، مع تغيير ، فهو قد جعل أهلية الزواج ببلوغ الثامنة عشرة
للمذكور ، وللأنثى ببلوغها تمام الخامسة عشرة ، ومع ذلك فتح الباب للفتى
إذا خيف العنت أن يتزوج قبل الثامنة عشرة بإذن القاضي .

ومع ذلك لا يجوز للفتى أو الفتاة الزواج قبل بلوغ سن الرشد
إلا بموافقة الولي ، فإن امتنع عن الموافقة رفع الأمر إلى القاضي ، وأقر
الولي أو طالب الزواج .

والولي في الزواج لم يتقيد فيه الظهير المغربي بالمذهب المالكي ، بل أخذ
ما يقرب من مذهب أبي حنيفة ؛ فقد كان النص في المادة الحادية عشرة
يما يفيد ذلك وهذا نصها :

« والولي في الزواج هو الابن ثم الأب أو وصيه ، ثم الأخ فاين الأخ ،
فالأب ، فالأقربون بالترتيب ، ويقدم الشقيق على غيره ، فالكافل ،
فالقاضي ، فولاية عامة المسلمين ، بشرط أن يكون ذكراً عاقلاً بالغاً

والمرأة لا تتولى الزواج إلا برضاء الولي . وإذا عضلها أمره القاضي بتزويجها ، فإن امتنع زوجها القاضي بصداق مثاها رجلا كفوا .

ولا يسوغ للولي ولو أبا أن يجبر البالغة العاقلة ولو بكراً على النكاح إلا بإذنها ورضاها إلا إذا خيف عليها الفساد ، فللقاضي الحق في إجبارها ، حتى تكون في عصمة زوج كفء لها .

٣١ — هذه كلها مبادئ لها أصل في الفقه الإسلامي . ولكنه أتى بمبادئ جديدة في الزواج ، قد سار فيها وراء دعايات ، تقوم بها الصحف هذه الأيام في مصر ، وغيرها من الأقاليم الإسلامية .

أولها : أنه ساير القانون السوري والأردني في مسألة اشتراط التناسب في السن ، ولكنه فقط جعله حقاً للزوجة دون الزوج ، وقد جاءت في ذلك مادة مبهمه ، وهي المادة الخامسة عشرة ونصها :

« يعتبر التناسب العرفي في السن بين الزوجين حقاً للزوجة وحدها ، ومؤدى هذه المادة أن الرجل إذا تخدع المرأة في سنه وكان غير متناسب مع منها عرفاً ، كان لها الحق في فسخ الزواج ، ولم يبين حكم هذا الفسخ أم هو طلاق أم هو فسخ ؛ ولم يبين هذا وهذا من إبهامها .

ثانيها : أنه قيد تعدد الزوجات بالعدالة وجاء ذلك في المادة المتسمية للثلاثين ، وهذا نصها :

١ — إذا خيف عدم العدل بين الزوجات لم يجوز التعدد .

٢ — للمتزوج عليها إذا لم تكن اشترطت الخيار أن ترفع أمرها إلى القاضي ، لينظر في الضرر الحاصل لها ، ولا يعقد على الثانية إلا بعد إطلاعها على أن يريد الزوج منها متزوج بغيرها ، وجعلت المادة الحادية والثلاثون من حق المرأة أن تشترط في عقد الزواج ألا يتزوج عليها . وهذا نصها : « وللمرأة الحق في أن تشترط في عقد الزواج ألا يتزوج عليها زوجها ، وأنه إذا لم يف بما التزم به يبقى للزوجة حق طلب فسخ النكاح » .

ولاشك أن ما اشتملت عليه المادة الأخيرة ما دمننا قد أقررنا مبدأ صحة الشروط المقترنة بالعقد والمذهب الحنبلي قرره ، وله أصل من السنة

فوق أن الرضا كان على أساسه ، فإذا تبين غيره عاد إلى الزوجة حق النظر من جديد ؛ فترضى أو تطلب الفسخ .

ولسكن الأمر الغريب هو في ناحيتين :

الناحية الأولى : قول القانون أنه لا يجوز التعدد إذا خيف عدم العدل ، من الذى قال أنه لا يجوز ؟ إن الذى يقول ذلك هو الله سبحانه وتعالى ، ونبيه ﷺ ، وقد أجمع السلف الصالح على جواز التعدد ولم يشترطوا للصحة أو الجواز عدم خوف العدالة لأنهم اعتبروا ذلك شرطا يتدين به وليس شرطا قانونياً يحكم به القضاء ، ثم كيف يثبت خوف العدالة أو عدم خوفها ؟ إن ذلك أمر نفسى لا يجرى عليه حكم القضاء ، اللهم إلا إذا أراد واضعو القانون بذلك المنع المطاق ، وهذا هو الأمر الغريب الدخيل على ما أجمع عليه المسلمون .

الناحية الثانية : إعطاؤها حق الفسخ ولو لم يشترط ذلك ، مع العقد وكان بإذن القاضى ولم يكن بالعقد الحر .

٣٢ — هذان أمران جديدان أتى بهما القانون المغربى فى أمر الزواج ، ولانعلم لهما أصلاً فى الفقه الإسلامى إلا ما جاء على آراء لبعض المصلحين رجع أكثرهم عنها بعد ما رأوا من الغزو الأوربى فى الفكر الإسلامى وفى الأسرة الإسلامية . وقاما الله تعالى شر خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

وهناك أمران آخران فى الطلاق لهما أصل فى الفقه الإسلامى .

أولهما : أن طلاق الحائض لا يقع ، ويجب المراجعة ، وهذا له أصل فى الفقه الإسلامى ، فهو مذهب الشيعة الإمامية ، ومذهب ابن تيمية ، ومن الإنصاف أن نقول : إن الظهير المغربى أخذ منهما بعد أن غير فيهما بما يتفق مع أصلهما من السنة ، فهو قد قرر أن الطلاق يقع فى الحيض ، ولكن تجب المراجعة . وذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ذكر للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن ابنه عبد الله طلق امرأته وهى حائض . فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : مر ابنك فليراجعها ، فأخذ واضعو القانون النص

من الأثر النبوي الكريم ، ولاشك أن ذلك حسن ولكنه في التطبيق صعب وسيكون فيها القول قول الزوجة مع يمينها ، وعندئذ يكون أمر بقاء الزوجية وانحلالها في يد الزوجة ، أو على الأقل لها يد فيه ، فإن شاءت النفاذ ادعت الحيض ولو زوراً ، وإن شاءت الطلاق أنكرته ولو زوراً ، إلا إذا رأى القانون الأخذ برأى أهل الخبرة والاعتماد عليهم ، ثم إذا طلب القاضي المراجعة ولم يراجع الزوج حتى انتهت العدة فهل هناك عقوبة جزائية ؟ لم ينص على ذلك .

ثاني الأمرين اللذين أتى بهما القانون بالنسبة للطلاق ، وهما جديدان في القوانين عند السنين ، وهو أن المادة الثامنة بعد الأربعين تنص على ضرورة تسجيل الطلاق لدى شاهدين عدلين منتصبين للإشهاد ، وهذا نصها :
يجب تسجيل الطلاق لدى شاهدين عدلين منتصبين للإشهاد .

وهذه المادة تطرح بأن الطلاق يجب الإشهاد عليه ، فهل مؤدى ذلك أن الطلاق لا يقع إلا بعد تسجيله أمام شاهدين عدلين منتصبين للإشهاد ؟ ليس ثمة ما يدل صراحة على أن الطلاق لا يقع إلا أمام شاهدين عدلين ولكن لم يعرف مدى هذا الوجوب ، فهل إذا وقع الرجل الطلاق بغير إشهاد لا يقع ؟ ليس اللفظ صريحاً في ذلك .

ولئن كان النص غير صريح في أن الشهادة شرط في وقوع الطلاق إلا أن له أصلاً من المذاهب الفقهية فهم من بعض النصوص القرآنية فإن الشيعة الإمامية قرروا أن الطلاق لا يقع إلا أمام شاهدين عدلين ، وقد أخذوا ذلك من قوله تعالى بعد ذكر الطلاق (والرجعة) ، « وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة » .

٣٣ - هذه إشارات إلى بعض ما اشتمل عليه الظهير المغربي من أحكام جديدة في الفقه الإسلامي أو جديدة في قوانين السنين . والقانون مع ذلك أوجب إجراءات قبل الزواج تشبه أوجه قانون حقوق العائلة التركي أو تتقارب منه وإن لم تكن مثل شدته ، وكذلك تتقارب من القانون السوري .

القسم الثالث

الاتجاهات في تنظيم الأسرة في مصر

٣٤ - بعد أن استعرضنا ما جاء من جديد في القوانين العربية ما نفذ منها وما طوى بتنفيذه ونضيف إليها ما علمناه مما اتجهت إليه باكستان من منع تعدد الزوجات وتقييد الطلاق ، نجد أن الاتجاهات التي لا تعتمد على خصوص فقهية ، ولا أصول مذهبية تدور حول ثلاثة أقطاب :

أولها : حول تعدد الزوجات ، فبعض القوانين منعه بإطلاق كالقانون التونسي ، وبعضه منعه إذا خيف ألا تتحقق العدالة وهو القانون المغربي ، وبعضه منعه لعدم القدرة على الإنفاق ، وفي كلا الأمرين كان القيد ظاهرا من القول والواقع المنع المطلق .

الثاني : في الطلاق وقد منعه تقريبا قانون تونس ، حتى أنه قال إنه لا يقع إلا أمام المحكمة ، ولم يذكر الحكم إذا أوقعه من ملكه الله إياه خارج المحكمة ، ويظهر من القانون أنه لا يعترف به ، وقد أثرنا إلى ذلك في موضعه ،

الثالث : التناسب في السن ، وقد قيد بأن القاضي لا يأذن في سوريا إن رأى المصلحة في المنع من غير نظر إلى تقدير المتعاقدين ، وفي مشروع القانون الموحد الذي وضع إبان الوحدة المصرية السورية أن من يبلغ الستين لا يتزوج من تكون دون نصف سنه ، ولم يؤخذ بذلك في مشروع الجمهورية العربية المتحدة لأن ذلك بدع في قوانين الأسرة في العالم ،

لا في الأسرة الإسلامية وحدها ، ولأن ذلك تدخل في حرية التقدير للمصلحة والاختيار عند الزوجين البالغين العاقلين الراشدين ، ولأن الوعي الفكري يقضي على بعض الأضرار التي تترتب على هذه الحرية ، ولأن عدم التناسب الواضح في السن يقل من تلقاء نفسه ، ولأن المضار التي تترتب على التدخل أكبر من المنافع . وكل امرئ وما يقدر ، وحسب القانون المستقيم أن يعمل على أن تكون حرية الاختيار والرضا به كاملة ؛ وكل امرئ بما كسب رهين .

ولذلك لا نتصدى بالتوضيح والنقد لهذا الموضوع .

وندرس الموضوعين الآخرين وهما تقييد تعدد الزوجات أو منعه ظاهراً كالقانون التونسي ، أو خفية كالقانون السوري والقانون المغربي .

وقد علمنا أن باكستان نهجت منهج تونس في تعدد الزوجات ،

٣٥ - ندرس هذين الموضوعين مع موضوعات أخرى أثارها جماعات النساء في مؤتمر نظمته وزارة الشؤون الاجتماعية كان من بينها هذان الموضوعان ، أو قريب منهما - ذلك الموضوع الثاني هذبت المطالبة به بعد أن فحص من الناحية الدينية ولم يجد الدعاة إليه مستجابا من الدين ، ولا من الرأي العام المفكر ، والموضوعات الأخرى التي أعلن المؤتمر اقتراحاته فيها هي :

١ - أنه يجب الأخذ في مبدأ الكفاءة بالتدين وحسن الأخلاق والسلامة من العيوب المستحكمة ولا يؤخذ بغير ذلك .

٢ - أنه إذا اشترطت المرأة شرطا لا يتنافى مقاصد الزواج وجب الوفاء به ، ويكون لها حق فسخ الزواج ولا يسقط ذلك الحق إلا إذا أسقطته أو رضيت بمخالفته ، وقد جاء ذلك في قوانين سوريا والمغرب وفي الأردن .

٣ — أن الزوج إذا طلق المرأة بغير رضاها ألزم بدفع تعويض يساوي نفقة ثلاث سنين غير مؤخر الصداق .

٤ — أن الزوجة لها حق طلب التفريق خلعا إذا شكت نفرة من زوجها ،
٥ — أن حكم الطاعة لا ينفذ بقوة الشرطة ولكن تسقط النفقة ويكون حق طلب التفريق خلعا .

٦ — للقاضي أن يأذن — بحضانة النساء بالنسبة للغلام إلى اثني عشرة سنة ، وللصغيرة إلى أربع عشرة سنة مع إلزام الأب بنفقة الصغير والصغيرة وبأجرة الحضانة .

ونرى بلاريب في هذه المطالب إذا استثنينا تعدد الزوجات اعتدالا لم يعهد في مؤتمرات نسائية ، وسنناقشها إن شاء الله تعالى ، ولقد أضافوا في مصر إلى تنظيم الأسرة موضوعا سموه تنظيم النسل أو ضبطه أو تحديده واللفظ الأخير أدل على المعنى المقصود ، وسنناقشه مناقشة دينية وعلمية إن شاء الله تعالى ، وهو سبحانه وتعالى نعم المولى ونعم النصير .

تعدد الزوجات

٣٦ - تعدد الزوجات كان هو النظام السائد إلى ما قبل الإسلام ، فالفرس والرومان وغيرهم كانوا يعددون الزوجات ، ولم يعرف أن أمة في القديم منعت التعدد إلا مصر ، ولكنها كانت تتحلل من القيد المانع بجعل من يجيء بعد الأولى في منزلة دونها .

والتوراة جاءت مبيحة التعدد لغير عدد ، وكانت تذكر الأنبياء الذين عددوا الزوجات من غير قدر محدود كما تذكر غيرهم . وجاء بعض المفسرين فقيذوا العدد بثماني عشرة امرأة على أنه حد أعلى .

والإنجيل ليس فيه نص على منع التعدد ، وكان مباحا إلى أن منعه الكنيسة في القرون الوسطى ، وكانت ترخص به أحيانا لبعض كبار الملوك أو الأمراء .

وجاء الإسلام في وسط إباحة للتعدد مطابقة عند الفرس والرومان والعرب وغيرهم ، وهو أول شريعة صرحت تصريحاً قاطعاً بأن المرأة لها من الحقوق بقدر ما عليها من واجبات ، إذ قال سبحانه : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » .

فمنع التعدد إلا بعدد محدود ، فقال تعالى : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا » وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً »

ونرى أن هذا النص جاء في بيان أحكام الزواج والمهور وبعد ذكر لأحكام اليتامى ، فقال تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم » .

فالكلام في اليتامى والزواج ، وليست الآية الكريمة الخاصة بإباحة التعدد مقحمة ، بل الآيات كلها من أول السورة إلى قوله تعالى (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين)

في شأن الأسرة .

وإذا كان الكلام في الأسرة فالكلام بالنسبة للتعدد في موضوعه ، ولكن قالوا : كيف تجيء إباحة التعدد في صيغة شرطية من جواب شرط تخوف القسط في اليتامى ؟ ونقول في الإجابة عن ذلك أن المفسرين تكلموا عن ذلك ، وانتهوا إلى رأيين واضحين .

أولها : أن بعض الأولياء كانوا يتزوجون يتامى في ولايتهم كابن العم يتزوج ابنة عمه ولا يعطيها مهرها فنهوا عن ذلك ، وقال سبحانه **وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع** إلى آخر النص ، والمعنى : اعدلوا مع اليتامى النساء اللاتي في ولايتكم إذا أردتم الزواج منهن ، فإن خفتم ألا تعدلوا فالتساء أمامكم إنكحوا ما طاب . . . ويؤيد ذلك التخريج قوله سبحانه وتعالى بعد ذلك **وآتوا النساء صدقاتهن نحلة** .

والتخريج الثاني هو ما قاله الزمخشري ، وهو أن الآية تطالب بالعدالة مع النساء ، فالمعنى : وإن كنتم تخافون ألا تقسطوا مع اليتامى في المعاملة فخافوا ألا تقسطوا مع النساء ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع إلى آخر الآية .

٢٧- ومهما يكن من أمر التخريج ، فالآية صريحة في أنه يباح التعدد إلى أربع ، والنص قاطع في ذلك ، وقد وضحته السنة العملية المتواترة ، والسنة الإقرارية المتواترة ، وانعقد إجماع المسلمين على ذلك ، حتى كاذ يكون من المعلوم من قواعد الإسلام بالضرورة لا يرتاب فيه مرتاب ، ولم يثر ربحوله غبار إلا بما جاء بعد ذلك في القرن الأخير في الإسلام .

ولكنهم يقولون : إن إباحة التعدد مقيدة بشرطين :

أولهما : عدم خوف العدالة :

ثانيهما : خشية الإهمال ، لذا قال تعالى : « ذلك أدنى ألا تعولوا » ، وقال سبحانه وتعالى في آية أخرى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذورها كالمعلقة » ، وبمجموع النصين تنتهى إلى أن تعدد الزوجات ممنوع .

وبالنسبة للجزء الأول من السؤال نقول : إن كل زواج قد شرطت إباحته بالقدرة على العدالة والإنفاق ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عندما طلب من الشباب أن يتزوج « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » وهو حديث متفق عليه . والباءة تكاليف الزواج ونفقاته ، والعدالة مطلوبة في كل الأحوال في الزواج وفي غيره في التعدد وفي غيره ، والظلم لا يباح في حال من الأحوال ولا يمكن أن يباح في الزواج بزوجة ويمنع عند التعدد . ولقد أجمع الفقهاء على أن زواج من يتأكد أنه سيظلم إن تزوج يكون حراما .

ولم نجد أن قانونا من قوانين العالم أو نظاما في أى دين من الأديان اشترط للإذن بالزواج إثبات العدالة أو إثبات عدم الخوف من العدالة ، إن ذلك يكون أمرا غريباً إذا وجد في أى قانون ولو كان في أوروبا أو أفريقيا كيف نتصوره في قانون إسلامي تابع في ظل الأحكام الإسلامية ؟

إنما الطلب بالعدالة والقدرة على الإنفاق طلب ديني ولا يمكن أن يتحول إلى قانوني يطبقه القضاء .

أولا : لأنه جعل الأساس الخوف من عدم العدل ، والخوف أمر نفسي والأمر النفسي لا يجوز أن ينتقل من نطاق النفس والقلب والتأثم أمام الله سبحانه وتعالى إلى نطاق التقاضى .

ثانياً : أن القضاء إذا تدخل إنما يكون لإبطال العقد أو لفسخه وذلك لا يكون إلا لظلم واقع لا لظلم متوقع ، لأن القضاء يدفع الظلم النازل

ولا يتجه إلى النظر في الظلم المحتمل الوقوع . والظلم عند الإنشاء على فرض سلامة الموضوع ظلم متوقع وليس بواقع . وقد يكون محسناً بأنه سيظلم ثم يفيض الله عليه فيكون عادلاً ، وقد يكون عادلاً في الابتداء فيركسه الله تعالى في الظلم .

وقد فتحت القوانين والفقه الصدور للتفريق بين الظالم وزوجته .

ثالثاً : والقدرة على الإنفاق بأي قدر تكون ؟ أنتكون على حسب البسار أم الإعسار، وإن ارتضى بالإعسار في سبيل نفع لهما أو دفع فساد عنهما أو ليعيشا في نطاق الحلال وارتضيا ذلك أيحىء القانون ويقول إنى أتدخل؟ ولمصلحة من يتدخل ؟ قد تقبل في سبيل تنفيذ الشرع ودفع الفساد أن تطلب التفريق هي إذا لم ترض الحياة الجديدة إذا اشترطت عند إنشاء العقد أو لم تشرطه لأنه يكون في حكم المشروط ولأنه قد يضرها فتطلب التفريق لهذا الضرر .

وأما التوفيق بين آية الأمر بالعدالة والآية الثانية في أن الأولى في العدالة الظاهرة ، والثانية في العدالة الباطنة وهي المحبة وقد رخصت الآية في عدم التمسك بها ، ولذا قال تعالى « ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل » والنبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل بين أزواجه في قسمه وكان يقول « اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا تُوأخذني فيما تملك ولا أملك » .

مطالب المؤتمر النسائي

٣٨-طالب المؤتمر النسائي بأمرين ، أولهما : ألا يعقد الزواج أو يسجل إلا بإذن من القاضي ، وأن يمنع القضاة من الإذن لغير القادر على القيام بحسن العشرة والإنفاق على أكثر ممن في عصمته ومن تجب نفقته عليهم من أصوله وفروعهم على أن تكون هناك ضرورة لهذا الزواج يقدرها القاضي بقدرها ، ثانيهما : أنه إذا تزوج الرجل على زوجته حق لها أن تطلب فسخ زواجها ما لم ترض بزواجه الجديد ، ويتحدد حقها في طلب الفسخ كلما تزوج بأخرى ، وإذا كانت الزوجة الجديدة لا تعلم أنه متزوج حق أيضاً أن تطلب الفسخ .

هذه هي التوصية الأولى ، وهي أولى التوصيات الصريحة ، ويلاحظ في صياغتها أمران غريبان :

أولهما : أنه اشترط أن يكون العقد أو التسجيل بإذن القاضي ، أما التسجيل فقد نقول إنه لم يتعرض لصحة العقد ، لأن توثيق العقد غير صحته ، فاشتراط إذن القاضي للتسجيل لاشية فيه من حيث الصحة ، وإن كان فيه كل العيوب من حيث النتيجة ، ولكن اشتراط الإذن لأجل الصحة ، لا لمجرد توثيقه فيه بدعة في الإسلام ، أو فيه أمر عجيب يؤدي إلى فساد ، لأنه يؤدي الكلام إلى أن إذن القاضي شرط لصحة العقد شرعاً مع أن العقد في ذاته صحيح من كل الوجوه ، وإنه إذا أبطله حاكم لعدم صحته ، وهو لا يملك أن يجعل العقد الصحيح المنتج لآثاره شرعاً فيما يتعلق بالحلال والحرام غير صحيح ، إذ أن صحة الزواج وبطلانه لا تكون إلا من الله العلي القدير ، فمن ذا الذي يحل ما بين الزوجين بكلمته غير الله سبحانه وتعالى .

وهب الحاكم لم يعترف بصحة هذا الزواج ، وهو أمر غريب لم يصدر

في مشروعات القوانين السابقة ، فهل تبقى المرأة التي تزوجها معلقة بحكم هذا العقد ، لا هي زوجة ، ولا هي خالصة ، ولا تستطيع أن تزوج رجلاً آخر لأنها بحكم الشرع في عصمة زوج ، أفيسوغ للمزوجة بعقد شرعي صحيح أن تزوج ، هذا تفكير غريب ، وهو تفكير من لم يراع حكمة الأحكام الشرعية ، وهو أشد غرابة في مصر حيث العلم ، وحيث الأزهر ، وحيث يكون على رأس الدولة حاكم مسلم لا يريد أن يخرج في أمر الأسرة عن أحكام الإسلام قط . ١٢

الأمر الثاني : أن القاضي ممنوع من الإذن إلا إذا أثبت أنه قادر على القيام بحسن العشرة ، وكيف يثبت هذا !! بشهادة إدارية من القسم ، أو من اثنين من الموظفين بأنه حسن السير والسلوك ، إن هذا تفكير غريب أيضاً ، ولا يمكن أن يصدر إلا عن عقول لا ترعى ما أحل الله تعالى ، ولا ترعى شرعه ، ولكنها تريد فقط أن تحرم تعدد الزوجات ، كما حرمته الكنائس ،

وكان الأمر العجيب بعد هذا أن يشترطوا مع الشروط السابقة أن تكون هناك ضرورة يقدرها القاضي ، فهل يكون من الضرورات أن يكون الرجل تغلب عليه شهوته الجنسية ، وأنه ثبت أن امرأة واحدة لا تكفيه ؟ يظهر أنهم في هذه الحال يبيحون الزنى ويبيحون التعدد ، لأن في ذوقهم وفي زعمهم الفاسد وعقائهم المثوثة أكثر شراً وأعظم وبالا ، لأنه لا يقرب من نظم الغرب الخاضعة للكنائس ،

وقبل أن نخوض في فكرة منع التعدد والباعث نقرر أنه لا مانع عندنا من قبول الفكرة الثانية ، وهي أن يكون للزوجة الأولى حق طلب الفسخ إذا تزوج عليها ، ونزيد عليها أنه يجب أن تشترط ذلك في العقد ويكون مأخوذاً من مذهب إمام دار السلام الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ،

٣٩- على أننا نسأل ما الباعث على منع أو تقييد حق تعدد الزوجات إلى درجة المنع ، أهو كثرتة كثرة فاحشة تنزل ظلماً شديداً بالأسرة ، (م ٥ - تنظيم الأسرة)

وتجعلها غير مستقرة ، أم هو مصلحة المرأة ، ثم ما ثمرة هذا التقييد أهي مريثة مستساغة أم وبيثة مريرة ؟ لنذكر في هذه الأمور الثلاثة .
أما الأمر الأول وهو تفاقم أمر التعدد فإننا نقرر أن التعدد قد أخذ يقل من تلقاء نفسه في المدن والقرى ، فإن نسبته قد أخذت تضمر من بعد الحرب العالمية الأولى حتى هبطت من ٥٤/٤ إلى نحو ٥٤/١ . كما يدل على ذلك الإحصاء الأخير الذي صدر سنة ١٩٦٠ ، فإنه ثبت بهذا الإحصاء أن الذين يجمعون بين أربع من النساء في مصر لا يكونون أى نسبة في الألف ، بل هم دون الإحصاء .

والذين يجمعون بين ثلاث نساء أربعة في كل ألف . والذين يجمعون بين اثنين ١٠ في كل ألف ، أى ١/١ . وبذلك تكون نسبة التعدد الآن نحو ١٤/١ .

فهل هذه النسبة توجب تعديلاً قانونياً نبتدع فيه أمراً لم يصنعه سلفنا الصالح ، إنه لا موجب إلا أن يكون التشبه بالفرنجة في المنع المطلق .
ولا أن يكون الأساس أن ندخل النظم الكنسية في تنظيم أسرتنا ، هذا هو الأمر الذي يراد بنا ، فهل نرضاه ، وهل نسكت عنه .

إذن لا توجد مشكلة تسمى مشكلة تعدد الزوجات إلا في رؤوس الذين يريدون أن يقلدوا النظم الكنسية ويحاولوا أن يغيروا ديننا ، بالامتناع عن اتباع أحكامه ، واتباع أحكام ما أنزل الله بها من سلطان .

وننتقل إلى النقطة الثانية ، وهي التي تتعاق بمصلحة المرأة عامة : إن الذى يتزوج فوق زوجته لا تقبل الزواج منه امرأة إلا في حال استهواء بينهما قد يوقعهما في الفاحشة إن لم يكن زواج ، وقد تكون في حال ترى أن مصلحتها في أن تتزوج ولو كان الرجل متزوجاً امرأة أخرى ، وذلك لأن المرأة في كل الأحوال إلا في أحوال استثنائية بالنسبة لها لا تقبل أن تتزوج متزوجاً ، وأول سؤال تسأله من يطلب الزواج منها أهو متزوج أم لا ، وأهو طلق أم لا ، فإن تبين أنه متزوج أو كان قد تزوج وطلق ،

فإنه لا يجاب طلبه ، ولكن توجد من تجيب طلبه ، ولو كان متزوجاً ، وطلق من قبل ، وله أولاد من كل من تزوجها ، وهذه لا تقبل إلا لإحدى الحالتين السابقتين ،

في الحال الأولى وهي حال الاستهواء ، إذا امتنع القاضي عن الإذن فإن الشيطان يأذن ، وإذن الشيطان بالنسبة للمرأة سقوط في الهاوية التي لا منجاة منها . إذ تكون خلية بدل أن تكون حلية ، ثم تسوء حالها فتنتقل من بعد ذلك بين مضاجع الرجال في علاقات آثمة بدل أن تكون معهم في علاقة طهر شرعية ، وإن كان فيها بعض العيوب ،

وفي الحال الثانية تقبل المرأة الزواج من الرجل لمصاحبة تبتغيها ، أو لضرورة دافعة ، وإذا لم يكن الإذن قد تستمسك بأهداب الصبر ، ولكنها تعرض نفسها للاضطراب وأعصابها للفساد ، وأنوثتها للذبول ، وتعيش على الأقل تائفة ، ولكنها غير واجدة ، ولا شك أنها مع كل هذا تتعرض لقرى في الهاوية التي تعرضت لها المرأة في الحال الأول ،

وفي الحالتين نرى أن ضرر المنع من التعدد بالنسبة للمرأة المحرومة أشد من ضرر المرأة التي تجد امرأة أخرى تشاركها في زوجها ، إذ أن ضرر الزوجة الأولى أقل بكثير من ضرر الممنوعة ، لأن ضرر الأولى نفسى سهل الاحتمال قصير الأمد . وضرر الثانية صعب الاحتمال يؤدي إلى السقوط وسوء العاقبة ، وفقد كرامة الأنوثة أو موتها .

٤- هذه مقدمات منطقية سليمة ، ونتائج بديهية يقرها أهل العقول ولكن الذين يريدون تقييد الزواج الثانى يريدون أن تكون المرأة المسلمة كالمرأة الأوروبية في تفريطها في كرامتها ، وإفراطها في شهوتها ، ولا يبالون أن تكون حصاناً رزاناً أو تكون متفحشة تنتقل بين مضاجع الرجال ، تعرض جسدها في هوان .

إن منع التعدد فيه مضرة بالمرأة في جملة عددها بلا ريب في ذلك ، ولو

أنه لا يوجد من النساء من لا مصلحة لها حقيقة في الزواج ما وجد التعدي في ذاته . . .

ولنأت بمثل حسي : امرأة استهواها رجل واستهوته ، وقام بينهما حب من نوع الحب الذي يروج كتاب المسرح والقصص له ، وأراد الزواج منها وأرادته لأنه كان بينهما ما يقتضي تصحيح الوضع بما يمنع كرامة المرأة من الإهيار ، أتمنع هذا الزواج لأن القاضي لا يوافق عليه ، إذ أن مبعثه هو الشهوة ، وبذلك تستمر المرأة في غيها وتتهوى في الرذيلة إلى أقصى حدود الانهواء أم تمنع الاسترسال في التحدر إلى بطن وادي الرذائل والشهوات ، إن المنطق يدعو إلى أن منع التعدد يسقط في الهاوية ، ومنطق الذين لا يقدرون شرع الله تعالى حق قدره يقول أتركوها حتى تنحدر إلى الهاوية مراعاة لشعور الزوجة المترتبة على عرش الزوجية التي لا تريد أن يشاركها فيه غيرها ، ومن بعدها الطوفان .

لقد تهجم أولئك على الشرع وفسروه بأهوائهم ، لا بعقولهم ، وبتفكير كنسي لا بتفكير إسلامي ، لقد قالوا إن القرآن الكريم عندما أباح التعدد قيدت بقيدتين - أولهما - العدالة ، وثانيهما القدرة على الإنفاق ، فقد قال تعالى ، « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا » وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، ثم قالوا إن العدالة غير ممكنة كما قال تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة .

وفي الحق أن العدالة والقدرة على الإنفاق شرط في كل زواج ، ولو كان الأول كما بينا ، وقد اتفق على ذلك كل الفقهاء ، فهل تريدون ألا يوجد أي زواج إلا بإذن القاضي ، وللقاضي أن يأذن أو لا يأذن ؟ فلتعلموا أن هذا شرط ديني لا يطبقه القضاء كما بينا ، فمن تزوج وهو يعلم أنه لا يعدل ، أو ليست عنده قدرة على الإنفاق فزواجه صحيح من الناحية القضائية العملية ولكنكم آثم أمام الله تعالى إن لم يعمل على جلب الثروت لأهله ، وعلى تقويم

نفسه ، وتهذيبها ، والعقود لا تفسد لأموال متوقعة ، قد تقع وربما لا تقع ، ولكن تفسد لأموال واقعة ، وقد وضعنا ذلك في صدر كلامنا على التعدد ،

والعدالة المطلوبة عند تعدد الزوجات هي حسن العشرة المطلوبة في كل زواج ، والمساواة بين الزوجات في المظاهر المادية دون النواحي النفسية ، ولذلك قال أعدل البشر في قسمه بين زوجاته : « اللهم إن هذا قسمي فيما أملك ، فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك » ، وما ملكه الله تعالى ولا ملكه العبد هو المحبة القلبية وهي غير مطلوبة ، وإلا أنهم محمداً أعدل البشر بما لا يليق به ، والعدالة النفسية أو العدالة في المحبة هي المنفية في قوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل » ولذلك كان ثمة ترخيص في تركها مادامت غير مستطاعة ، فقال عز من قائل : « فلا تميلوا كل الميل » فالذين فهموا أنها تنفي العدالة الأولى لم يذوقوا طعم البلاغة القرآنية ولا نسق القرآن البياني .

٤١ - وقبل أن ننهي من هذا الموضوع نقرر أن الذين تهجموا على التعدد نسوا أن التعدد كان في عهد السلف الصالح ، وفيهم الأبرار الأتقياء ولم يكونوا يستأذنون قاضياً ، فكيف يتخاصمون من هذا ؟ يقولون إنهم لم يفهموا القرآن كما فهمه دعاة النظام الكنسي ، لقد قالوا إن السلف الصالح كانوا يعددون الزواج لمصالح يبتغونها . وكانوا عدولا ، والذين يجمعون الآن بين أكثر من زوجة يجمعون لأجل الشهوة ، ومعقول أن يقبل التعدد من السلف ، للمصلحة التي أرادوها ، ولا يقبل ، بل يمنع من الخلف للشهوة التي خضعوا لها .

ونقول في الجواب عن ذلك : إنه لم يثبت عن السلف أن أحداً عدد لغير الشهوة إلا النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو وحده الذي قام الدليل على أن تعدد الزوجات منه كان لمصالح واضحة مؤكدة للشهوة مطلقاً ، والباقي لا يوجد دليل على أنهم لم يبتغوا الشهوة الحلال التي لا إثم فيها ولا ظلم .

وهب الخلف لا يعددون إلا للشهوة . وهو ما نسلم به في أكثره ،
فهل يمنع التعدد لهذا ونبيح له أن يلتقي شهوته في معاطن الحرام ،
ويفسد النساء . وهل يكون ذلك إصلاحا . إنه لا شك أن إلقاء الشهوة
في خلال يقام به بيت زوجية خير من إلقائها في أبواب الفساد . وإن
الذين يريدون مجتمعا تسوده الفضيلة ومصلحة المرأة يرون التعدد أولى
بالأخذ من ترك الشهوات في أعينها ، والله تعالى حافظ شرعه .

الطلاق

٤٢ - شرع الزواج على أنه عقد دائم ، لأنه لا تتحقق مقاصده من إنجاب النسل ، ورعايته ، وإقامة دعائم الأسرة إلا إذا كان دائماً ، وقد اتفق الفقهاء على أن عقد الزواج يبطله التأقيت بمدة ، وبعض الفقهاء الذين أباحوا عقوداً مؤقتة لا يسمونها زواجا ، ولا يعتبرون العلاقة فيها علاقة زوجية ، ولذلك لا يكون فيها توارث . ولكنهم يخرجونها من حيز العلاقة الآتمة بين الرجل والمرأة .

ولكن شرط دوام الزواج أن تكون المودة والرحمة بين الزوجين قائمة مستمرة باستمراره ، ليؤدي مقاصده وأغراضه ، وليكون رحمة للعباد ، وآية من آيات الله تعالى في النفوس ، كما قال سبحانه : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » ولتكون الخلطة النفسية الكاملة والعشرة السليمة كما قال تعالى في شأن العلاقة الزوجية : « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » .

وقد تنقطع أواصر المودة والرحمة ، والله وحده هو مقلب القلوب فتنقلب المودة إلى قطيعة ، والمحبة إلى بغضاء ، ويصبح رأب الصدع عسيراً وإن القلوب إذا تنافر ودها لا تشعب إلا نادراً .

ولعل المرأة أقدر على علاج نشوز الرجل بما وهبها الله تعالى من عواطف فياضة بالمحبة ، وتستطيع أن تجذبه عن نفوره ، وقدرته على علاج نشوزها دون قدرتها إذا كانت مملوءة بعاطفة الأنوثة ، ولذلك قال تعالى « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير » وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنا وتيقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً . ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ،

فلا تميلوا كل الميل فتذووها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفورا
رحيما . وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما .

وإذا كان النشوز من جانب المرأة عاجلها الرجل بالعقل ، وبطرق الوعظ ،
ثم بالهجر في المضاجع ثم بالضرب غير الشائن وغير المبرح ، كما جاء في
القرآن الكريم ، وإذا كان النشوز من الجانبين كان لا بد من تحكيم الحكيم ،
وهذا مما دل عليه قوله تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من
أهله وحكما من أهلكما ، إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان
علیما خبیرا » .

٤٣- وقد يتعلل العلاج النفسى ، فى أمر الإصلاح بين الزوجين ،
وتستحكم النفرة ، فيكون الافتراق لا بد منه ، كما قال تعالى فيما تلونا :
« وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته » .

وإذا كان التفريق أمرا لا بد منه ، فاذا تراضى الزوجان على الافتراق
فانه يكون الافتراق منطقيا ، لأنهما أنشأ العقد بتراضيهما ، ولهما أن يحلله
بتراضيهما أيضا ، بيد أنه يحسن الاستيثاق من أن النفرة مستحكمة بحيث
لا يمكن علاجها ، إذ عسى أن يكون ذلك تحت نوبة غضب جامحة ، فيكون
من المصلحة تهدئة النفوس أولا ، ثم التفكير من بعد ذلك فى الافتراق فى
هدأة واطمئنان ، على أن ذلك ليس بلازم ، ما دامنا عاقلين متمسكين عما
يفعلان ، وكل يتحمل تبعه عمله وتفكيره ، وإذا كان النشوز المطلق من
جانب الزوجة ولم يكن ثمة علاج فإن التفريق حينئذ يكون خلعا وببد
القاضى ، وقد شرع الخلع بأمر القاضى إذا طلبته المرأة ، وذلك عند
المالكية ، ولو كان مجرد النفرة النفسية ، ولكنه اشترط التحكيم قبل
التفريق ، وإذا كان بسبب تضرر يجرى عليه الإثبات ، فإن ذلك هو مذهب
أحمد ومالك رضى الله عنهما .

وكان الأمر إلى القضاء ، لأن الرجل تكلف فى سبيل الزواج تكاليفات

مالية ، ومن حقه أن يستردها أو بعضها ، ليستعين بما يسترد على زواج آخر ، والفاصل في الأمر هو القضاء .

ولأن الرجل لا يضره أن تطلب المرأة الطلاق في مجلس القضاء ؛ وتذكر الأسباب مهما تكن هذه الأسباب ، فإشاعة السوء عنه لا تضره ، كما تضر المرأة فإن أى غبار يمس سمعتها يبقى حولها ولا يذهب عنها .

وإذا كانت النفرة من الرجل يكون بين أيدينا حالان لثالث لهما :

أولهما : أن تعرض أسباب الطلاق بين يدي القضاء ، وهو الذى يفرق كما هو الشأن فى طلب المرأة ، وأن ذلك بلا ريب يؤدى إلى تسوية سمعتها ، لأنه إذا طلب الرجل مبرراً لطلبه الطلاق فإنه فى حاجة الخصومة سيئدفع إلى القول فى شأنها بما يشاء له الهوى من قول ، ولا يحاول أن يخفى مستوراً عن أعين الناس لا يكشفه ، وفى ذلك بلا ريب ضرر للمرأة وبأولادها ، وقد يكون عاراً يلحقها ويلحق أولادها إلى الأبد ، وقد قلنا إن الغبار الذى يلحق المرأة يلزمها ويستمر معها إلى الأبد ، ولا شك أنه يؤثر فى مستقبل أمرها .

وإن الأسرة تعيش فى كن وسر من رحمة الله تعالى ، ولا يصح أن تكشف أستارها .

وقد يقول قائل أن ذلك يكون إذا طلبت المرأة الطلاق ، وتقول فى الإجابة عن ذلك أولاً : بأن الرجل غير المرأة ، وثانياً : أن شيخ الفقهاء أبا حنيفة قد قرر أنه لا يجوز للمرأة أن تطلب الطلاق لغير الأمراض التناسلية التى تمنع الرجل من أن يصل إلى المرأة ، ولعله قد لاحظ هذا المعنى ،

أما الذين أبجازوا لها طلب التفريق ، فإنهم ربطوا الطلب بأسباب مادية لا يضر إعلانها ، كأن يؤذيها بالقول أو الفعل بما يليق بأمثالها ، أو بمجرد النفرة المستحكمة من قبلها ، كما قرر مالك ، وذلك ليس من شأنه أن يكشف ستاراً ، وقد جاءت امرأة إلى النبی صلى الله تعالى عليه وسلم تقول له

يا رسول الله : إني لا أشكو من زوجي في خلق ولا دين ، ولكني لا أطيقه بغضا . ففرق بينهما النبي صلوات الله وسلامه عليه بمخلع .

وفوق ذلك إن الرجل أمامه حجرات تمنعه من أن يقدم على الطلاق من غير توافر أسبابه أو استحكام النفرة ، وهي المضار التي تنزل به من الطلاق ، وهي ما يلزمه من تكاليف مالية بسببه .

وثانيهما : أن يكون الطلاق بيد الرجل مع ملاحظة ما يترتب عليه من مضار تلحقه ، وهو لا يقدم عليه إلا إذا كانت العشرة غير ممكنة غالبا ، ولكنه مع ذلك قد ينطق بالطلاق ، حيث لا تكون ثمة حاجة موجبة ، أو يمكن أن تستأنف عشرة زوجية سليمة .

٤٤ - وقد قدر الشارع الإسلامي ذلك ، وعالج هذه الحال بالنسبة للمدخل بها ، ومن غير المدخول بها ، لأن تسهيل الافتراق قبل الدخول يكون من مصلحة الحياة الزوجية لامن مضارها ، إذ أنهما تنافرا قبل أن يدخلوا في إقامة أسرة ، فإن قامت مع هذا التنافر ، قامت على غير أساس سليم من المودة والرحمة كمن يضع هندسة بناء على أسس غير متلائمة يهدم بعضها بعضا .

أما المدخول بها ، فقد احتاط الشارع الإسلامي في أمرها ، بحيث لا يمكن إن اتبع المهاج السليم الذي رسمه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للطلاق ، لا يوقع الرجل طلاقا ، إلا في نفرة مستحكمة ، ولا يمكن أن تنقطع العلاقات نهائيا إلا إذا كانت المودة يتعذر تحققها .

لقد وضع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهاج الطلاق ، وسمى طلاق السنة ، وسمى غيره طلاق البدعة . ولندكر خطوط المهاج خطأ خطأ .

الخط الأول : - أن الله تعالى أعطى الرجل جق التطليق ثلاث مرات ، فقال تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » ثم قال بعد « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى

تنكح زوجا غيره ، وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
أن الطلاق السني لا يطلق الرجل فيه إلا طلاقا واحدة ،
على أن تكون هذه الطلاق رجعية . ويتركها حتى تنتهي
عدتها . أو يراجعها في أثناء العدة . فإن تركها مع ذلك حتى
انتهت العدة كان في ذلك دليل على استحكام النفرة . وتعدو
التوفيق بينهما .

الخط الثاني — أنه لا يطلقها في الحيض . لأن زمن الحيض تكون
المرأة في حال نفسية برمة غير مستقرة ، فعسى أن تكون
النفرة من تلك الحال الوقتية التي عرضت . ومستذهب ،
وقد أشار إلى هذا قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا
طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، أي مستقبلات عدتهن ،
أي في حال طهر لا في حال حيض ، وقد طلق ابن عمر
رضي الله عنهما امرأته في حال الحيض فأمر النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم بمراجعتهما :

الخط الثالث — ألا يطلقها في طهر جامعها فيه ولا في الحيض قبله ،
حتى يكون الطلاق في حال من شأنها أن يكون مقبلا عليها
فبدل الإقبال يكون الإدبار ، ويكون الافتراق وهذا دليل
على استحكام النفرة .

هذه قيود في الطلاق رسمها القرآن العظيم ، ورسمتها السنة النبوية
الشريفة ، وسماها الفقهاء طلاق السنة ، وسماوا ما يخالفها طلاق البدعة .
٤٥ — ولقد قال الشيعة ، واختار قولهم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم
أن طلاق البدعة لا يقع ، إنما الذي يقع هو طلاق السنة فقط ، وذلك لأن
الرجل ملك للطلاق بإذن من الشارع الإسلامي . وهو لم يأذن إلا إذا
مقيداً ، فلا يكون استعمال الإذن إلا مقيدا ، ولذلك لا يقع إلا بإذن به
وهو طلاق السنة .

ولاشك أن الذي يلتزم بطلاق السنة لا يمكن أن يطلق امرأته ، وفي نفسه ميل إلى البقاء ، إذ أنه يمضي مصراً على طلاقه ثلاثة أشهر تقريباً . وفي استطاعته أن يراجعها وذلك دليل على كمال النفرة ، ثم لهما بعد ذلك أن يستأنفا حياة زوجية ، فإذا مضيا في طريقهما ولم يستأنفاها ، فذلك دليل على أنه لا محل لأن تتلاقى القلوب ، وإن استأنفاه بعد الطلاق والعدة ثم كان الطلاق ، والإصرار على عدم المراجعة تلك المدة الطويلة — ثلاثة أشهر — ذلك دليل على كمال النفرة ، ثم إن كانت الثالثة تكون التجربة قد تمت ولا سبيل إلى العودة إلا بعد تجربة قاسية عليهما .

إن هذا بلا شك علاج نفسي ، وإذا لم يكن ثمة علاج مادي بين ، فإن في هذا التنظيم مراقبة نفسية تنهى بأنه لا يكون فحيم الحياة الزوجية إلا إذا تنافرت القلوب ، وأصبحت غير صالحة لأن يطب لها .

ومع كل هذا فإن الفقهاء يقرر أكثرهم أن الأصل في الطلاق الحظر الديني لا الحظر المادي ، بمعنى أن الشخص يأثم أمام الله تعالى إن طلق من غير حاجة نفسية إلى الطلاق ، ولهذا روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « ما أحل الله شيئاً أبغضه كالطلاق » ، وقال عليه الصلاة والسلام : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » وقال عليه الصلاة والسلام : « لا تطلقوا النساء إلا من رية » .

وإن الطلاق بلاريب فيه إيذاء للمرأة ، وفيه إيذاء للأولاد ، وفيه إيذاء للرجل ، وفيه فوق كل هذا إزالة لنعمة الزواج ، إذ الزواج نعمة من أجل ما أنعم الله به على الإنسان ، وإزالة النعم إضرار بكل من كانت النعمة نعمة له ، ولذا أمر الله تعالى الرجال عند الطلاق أن يحسنوا إلى النساء في حال الافتراق ، فقال تعالى في حال الطلاق : « ومرحوهن سراحا جميلا » وقال تعالى : « فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف » .

والامتناع عن الطلاق أحيانا يكون مضارة وإيذاء ، وقد يكون من العشرة ما يكون الافتراق منه رحمة مهما تكن أسباب البقاء ، وقد أشار

سبحانه وتعالى إلى هذا المعنى بقوله : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضراً لتعتلوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه » .

والأولاد تجب رعايتهم على آبائهم وأمهاتهم ، سواء افترق الزوجان أم بقيت الحياة الزوجية من غير أن ينزل أى ضرر بالأولاد ، ولأن يضار الأب أو الأم . اقرأ قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، لا تكلف نفس إلا وسعها ، لا تضار والدة بولدها ، ولا مولود له بولده » .

ولا شك أن تربية الأولاد بين أبيهم وأُمهم وأهلها وأكثر رعاية وعناية ، ولكن ذلك إنما يكون إذا كانت المودة والرحمة هما اللتان يمسودان الأسرة ، فإذا حل محلها القسوة والبغضاء ، فإن الافتراق يكون أرحم وأرفق بهم عن أن يروا كل يوم نيران العداوة تشتعل في القول والعمل ، وكل مظاهر العشرة ،

فإذا كان في الطلاق ضرر ، فإنه دفع لضرر أكبر منه ، وهو إنهاء للزوجية فاسدة ، وقلع مادة الفساد أولى من بقائها تنخر في عظام المجتمع ، ويسرى فسادها إلى كل نواحيه .

٤٦- ولا شك أنه كان إسراف في الطلاق في البلاد التي كانت تطبق مذهب أبي حنيفة خاصة ، ومذاهب الأئمة الأربعة عامة ، لقد كان المذهب الحنفي يوقع طلاق المكره والسكران ، ويجعل للرجل الحق في أن يجعل الطلاق بائناً ، وكانت أكثر ألفاظ الكناية يقع بها الطلاق بائناً ، ويجعل قرينة الحال مسوغة لأن يقع الطلاق ، ومن غير نظر إلى قصد المتكلم ، وأخذوا من قرينة الحال تفسيراً لقوله مع أن اللفظ غير صريح في الطلاق .

والمذاهب الأربعة كانت تعتبر يمين الطلاق بالعدد لفظاً أو إشارة بمقدار

العدد ، ما دام في دائرة الطلقات الثلاث ، فإن زاد عن الثلاث وقعت ،
وكان الناس يسرفون في ذلك إسرافاً شديداً .

فكانت فوضى الطلاق ضاربة أطنابها . في السوق يقع الطلاق . وفي
الحقل يقع ، وفي مجالس السمر يقع ، وغير المتدينين يرمون الكلام على
هواهيه ، والمتدينون يعصرون أعينهم من الألم بعد أن يكون منهم ما يكون ،
ونجىء من وراء ذلك فوضى أخرى ؛ فوضى المحلل أو التيسر المستعار ،
كما جاء في بعض الروايات ؛ وكانت مصر أول من تنبه لهذه الفوضى ،
وعالجتها بل أزالتها بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ واعتمدت في ذلك
على أقوال السلف الصالح ، واختيارات لابن تيمية وابن القيم ، واختيار
من بعض المذاهب الأربعة ، وبذلك القانون حلت دائرة الطلاق . وانقطع
مسيل الإسراف فيه .

وإن القوانين العربية في أكثرها أخذت من القانون المصري . ولم يخرج
عنه إلا قانون تونس الذي قال : إن الطلاق لا يقع إلا أمام القاضي .

ونقول إن قانون سنة ١٩٢٩ لم يخرج عن نطاق الفقه الإسلامي قطعاً ،
بل إنه ألزم أصوله ، ولم يخرج عن فروعه . وقد آتى ثمرته . وكان نوراً
مشعاً ، وخطوة موفقة طيبة ، أوقفت الإسراف وجعلت الطلاق في موضع
الاعتدال .

تقييد الطلاق

٤٧. — لقد غالى الذين يريدون أن تحكم الأسرة في الإسلام بنظم من غيره ، فزعموا أن ثمة إساءة في استعمال حق الطلاق ، وأنه ترتب على ذلك أمران :

أولهما : تفكك الأسرة وانحلالها ، وقطع الروابط بين الزوجين لأتفه الأسباب .

وثانيهما : وجود المتشردين والأحداث الذين أصبحوا قذى في عين الذين يريدون أن ينشئوا مجتمعا سليما

ونحن في الإجابة عن هذا الكلام نقول :

قد يوجد من الناس من يسيء استعمال ذلك الحق ، كالأشأن في كل أمر يبيحه الشرع أو القانون فإنه يكون من الناس من يسيء استعماله ، حتى الطعام يوجد من يسيء استعماله فيملا جسمه به ، حتى يجد البطنة ، ومن وراء ذلك الأمراض المختلفة المهلكة ، أو التي تجعل الجسم في مقام دائم ، فلسنا نمنع أن يكون من بين الذين ليس عندهم تفكير سليم من يسيء استعمال حق الطلاق .

ولسنا ونحن نقرر ذلك نقول أنه لا يترتب على إساءة استعمال الطلاق عند بعض الذين يطلقون عن غير روية وتفكير — فك الأسرة ولا تشرد للأولاد ، وإن ذلك النقي لانقوله تلقائيا ، ولا يفرض عقلي . بل نبنيه على إحصاء سليم لا يدركه الذين يهرفون بما لا يعرفون ، ذلك أن الطلاق قسمان — أحدهما — قبل الدخول ، والثاني بعد الدخول ، وما بعد الدخول يكون رجعيا إلا أن يكون بعوض مالي أو فيه نزول عن حق مالي ، ثم إنه بعد الطلاق البائن قد يذهب الشيطان من رأس الناشئ منهما فيستأنفان حياة زوجية جديدة ، وبذلك لا تحمل الأسرة .

لقد أقمنا إحصاء في أكبر قسم من أقسام القاهرة فيه طلاق ، فوجدناه قسم مصر القديمة إذ أن نسبة الطلاق تبلغ فيه بالنسبة إلى الزواج ٣٩.٥ ٪ ، من وقائع ، وهى تهول كل الذين ينظرون إلى الأمور نظراً سطحياً ، ولكن بخضم الطلاق قبل الدخول وعدد الرجعات ، وعدد الطلاق البائن برضا الزوجين ، وعدد الزواج الذى استؤنف بين مطلق ومطلقة ، فإن النسبة تهبط إلى واحد أو ما فوقه بقليل .

وبذلك الإحصاء نتهى إلى أن الطلاق لا يحدث خلافا للأسرة ، حتى مع إساءة النطق به ، ذلك لأن الطلاق قبل الدخول لا يعد خلافا للأسرة ، ولكنه يعد وقاية لها من تكوين زواج فاسد ، وهذه الوقاية لا تعد خلافاً لأمور موثوق ، بل تعد فكاً لوثاق قد يكون قيداً واهناً ، والرجعات تمنع الانقطاع ، والطلاق بالتراضى لا إساءة فيه لأحد ، والبداهة تقول أنهما أدركا بمصالحهما ، والتداخل بينهما يفسد ولا ينفع أحداً .

وأما ترتيب التشرد على الطلاق فأمر يتنافى الإحصاء ، إن التشرد وكثرة الأحداث لا يكون من الطلاق ، بل يكون من ضعف الرقابة على المولى على النفس .

إنما يثبت بالإحصاء أن الطلاق يكثر حيث لا يكون ولد ، ويقل حيث الولد ، بل يضيق كلما كثر الأولاد ، وإن الإحصاء الأخير قد أثبت أن الطلاق حيث لا يكون ولد قط يستغرق من الطلاق عدداً تبلغ نسبته أكثر من ٧٠ ٪ من وقائع الطلاق ، وبين أيدينا إحصاء دقيق لأحوال الطلاق مع عدد الأولاد .

فتبين لنا منه أن ٧.٥ ٪ من وقائع الطلاق تكون قبل إعقاب أى ولد ،

وتبين منه أن ١٧ ٪ بعد إعقاب ولد واحد .

وإن النسبة تهبط تدريجياً في دائرة ٨٪ حتى إذا وصل العدد إلى ستة أولاد لا توجد نسبة مثوية . بل إن النسبة في الألف ، أو عشرة آلاف :

فالولد ذاته عائق للطلاق مانع منه . وبذلك يتبين أنه لا علاقة بين النشرد والطلاق . إنما العلاقة تكون بينه وبين الولاية على النفس ، وضعف الرقابة . والمتشردون والأحداث إما أن يكونوا يتامى فقدوا الرعاية في الأسرة ، وفقدوا رعاية الدولة ، وإما أن يكون لهم آباء تخلوا عن واجبهم ، ولم يحمهم من آباءهم القضاء في الولاية على النفس ، ومثل الذين يقولون غير هذا القول كمثّل الطبيب الذي يضل معرفة الداء فيتركه يستشري ، ويعالج جزءاً سليماً كل السلامة ، وقد يضعف عامة الجسم ذلك العلاج الذي لم يكن في موضعه .

٤٨— وإذا كان الطلاق بوضعه القائم يؤدي إلى انحلال في الأسرة ، كما توهم الذين أقاموا الدنيا وأقعدوها تأثيرين على الطلاق — فإن البداهة تقول أن ثورتهم على نظام الإسلام في الأسرة وليست ثورتهم على أمر فيه حل لروابط الأسرة أو دفع للتشرد أو جناح الأحداث ، كما يتذرعون وكما يشنعون .

لقد بدعوا طلبهم بأن يكون الطلاق أمام القاضي ، وقد كان ذلك أمراً إذا من شأنه أن يكشف أستار الأسرة ، وأن تكون المرأة حديث المجالس لأن أقرب سبب يجيء على لسان الرجل الذي لا يرعى حرمة الحياة الزوجية أن يتهمها في عرضها ، وهي تهمة إن أمكن إثباتها عادت بالعار والشنار على المطلقة وإن لم يمكن إثباتها فلا يعدم إحضار شهود يقولون ، وإن لم يجد قولهم ، وذلك يعرضها للقليل والقال .

على أننا نسأل هؤلاء الذين يفكرون ذلك التفكير إذا طلق الرجل امرأته من غير توثيق ، أتأمل له أم تحرم عليه ، فإن حرمت عليه فإن مآل ذلك بالنسبة للمرأة وبىء بلا ريب ، لأنها ستبقى بعد ذلك في حال لا هي (م ٦ — تنظيم الأسرة)

زوجة تستطيع الاستمتاع بحقوق الزوجية الكاملة . ولا هي مطلقة أغناها الله تعالى من سعته كما قال تعالى : « وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته » .

وإن كان الطلاق في نظرهم لا يحرمها عليه وقد صار بائناً أى تستمر في ملك الزوجية ، فتؤدى ذلك أن يحل القانون ما حرم الله تعالى . وإن فعل ذلك فهل يطيعه الزوجان المسلمان . وطاعة الله تعالى عندهما أوجب وألزم ، ويعرفون قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

ولقد أزدفوا أمراً آخر بذلك الاقتراح الغريب ، وهو أن توضع لعقوبة بالحبس أو بالغرامة ، لمن ثبت أنه طلق من غير توثيق ، فجعلوها الحبس ثلاثة أشهر أو الغرامة مائة جنيه أو هما معاً .

وإن ذلك المبدأ لا يقل خطراً عن الأول ، لأن الرجل يطلق ولا يعلن طلاقه أمام أحد من الناس سواها ، حتى لا يجرى الإثبات عليه . وتكون المرأة في حرج شديد ، لا هي مطلقة أغناها الله تعالى عنه ، ولا هي زوجة ، وإذا طالبت بالنفقة طالبها بالطاعة ، وهي تعلم أنها آثمة لو استجابت ، وبذلك تكون في حرج ديني ، وتفسد الأخلاق ، وتنحدر ، ولكن الذين يتكلمون مخالفين للشرع لا يهمهم الأمر الديني بمقدار ما يهمهم أن تخضع أحكام الأسرة في الإسلام لأحكام تشبه أحكام الكنيسة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله تعالى .

٤٩- لقد استمر الناس - ممن يؤثوا أى حظ من الإسلام غير الاسم في شهادة الميلاد ، وغير المكاتبات الرسمية - في غيهم مع وضوح مخالفة هذه الآراء لمبادئ الإسلام ، وتعريضها الأسرة الإسلامية للانحلال من ربة الفضيلة والدين والخلق الكريم ، ولا حياء يحملهم على أن يرعوا أو يراعوا شعور أهل الإيمان ، ولو بظاهر من القول .

ولما لاحظوا أن في دعواهم ما يحمل الدليل على بطلانها ، وكشف أمر

دعاتها ، وأنهم لا يريدون بالأسرة الإسلامية خيراً ، بل يريدونها حائرة باثرة ، لا ضابط فيها ولا عاصم اتجهوا إلى أمور أخرى يظنونها قريبة من الإسلام أو هي من أحكامه على مقتضى بعض المذاهب فيه ، فلننظر في هذا الذي اتجهوا إليه .

لقد قالوا : إن الأصل في الطلاق هو الحظر ، وأنه لا يباح إلا الحاجة ، وأنه إذا كان الطلاق لغير حاجة فإنه يجب التعويض . وإن التعويض يجب أن يكون نفقة ثلاث سنين بعد نفقة العدة . ولا يحتسب في التعويض مؤخر الصداق . وإن الأمانة التي تدل على أن الطلاق لغير الحاجة أنه لم يكن بحكم القضاء ، ولم يكن برضا الزوجة . فالطلاق مسمى في استعمال الطلاق بلا ريب إذا لم يكن برضاها . وهي الحكم الفاصل بين الإساءة والإحسان ، فإن أضفت على الطلاق مسموح الرضا فقد أحسن ، وإن لم ترض عنه فقد أساء .

وحسبنا هنا الجزء الأخير دليلاً على تهافت الفكرة التي ذكروها ، ولكننا مع ذلك نناقشها ، لأننا في تعرضنا لرد تلك الأقوال نختبرنا الله تعالى اجتباراً شديداً ، فنضطر إلى مناقشة أقوال واضحة البطلان ، والرد على ناس لا يتقيدون بمقياس وبرهان . .

٥٠ - نعم إن الأصل في الطلاق عند الأكثرين من الفقهاء هو الحظر ، وأنه لا يباح إلا الحاجة ، وأن هذه الحاجة نفسية ، وليست مادية مما يقوم عليها الدليل والبرهان ، وإن كان في الإمكان الاستدلال بالإثبات ، فإنه ليس من المصلحة الاجتماعية عامة ، ولا من مصلحة المرأة خاصة أن تكون موضع خصومة في مجلس القضاء ، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل ، ولذلك لم يسأل أحد من الصحابة أو التابعين أو أحد في عصر الاجتهاد الفقهي : لم طلقت؟ وهؤلاء يريدون أن يسأل كل رجل لم طلقت؟ ويفرضون فيه الإساءة إلا إذا رضيت بالأمر المرأة . وإن جعل رضا المرأة هو الدليل

على عدم الإساءة فيه ظلم شديد. إذ أنها في كثير من الأحوال تكون هي السبب، وإن كلامهم يؤدي إلى معاندة القرآن الكريم. ومصادمة نصوصه لأمرين :

أولها: أن القرآن الكريم فرض أن المرأة قد تكون ناشزا. وفرض لنشوزها عقابا. فقال تعالى : « واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع. واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان علياً كبيراً ». والذين يقولون أن أمارة الإساءة هي عدم رضا المرأة يفرضون أن المرأة ملاك كريم دائماً. ولا يفرضون فيها النشوز ، بل لا يفرضون فيها الانحراف قط ، وأن تكون في حال توجب الريبة ، ولعلمهم لا يجعلون انحرافها عن الجادة مسوغاً للطلاق ، لأن منهم أومنين من يدعو إلى عدم اعتبار زنى المرأة جريمة . وإبقاء النصوص التي تحرمه من قانون مصر . وما يتبعه من قوانين ، ولقد تنادوا بذلك في بعض أنديةهم .

ثانيهما : أن مؤدى هذا الكلام أن الطلاق لا يكون إلا برضا الزوجين . والنصوص القرآنية والأحاديث النبوية لا تفرض الطلاق إلا بإرادة واحدة .

٥- ولنتقل إلى الكلام في التعويض . لقد قالوا إن التعويض في غير حال التراضي يكون بنفقة ثلاث سنين غير مؤخر الصداق . وظاهر هذا الكلام أنه يدفع مرة واحدة .

وإن ثمة غرابة من هذا التعويض : لأنه يشمل المدخول بها وغير المدخول بها، ولا أدري— علم الله—كيف يعطى تعويض المطلقة قبل الدخول مع أن الطلاق في هذه الحال وقاية من شر متوقع ، وبأى حق تأخذ تعويضاً ، وهي لم تخسر شيئاً في هذا الزواج ، وهو الذي خسر نصف المهر ، ثم كيف توفى بين أمر الشارع بأن ترد نصف المهر إن كانت قد قبضته . وبين إعطاء تعويض كبير .

فوق ذلك لا يوجد أصل قرآني أو فقهي يسوغ ذلك التعويض ،

تلقّد يمكن أن يبنى التعويض على أساس وجوب المتعة للمدخول بها عند الشافعي وأحمد بن حنبل ، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك لغير المدخول بها .

بقي أن ننظر في قيمة التعويض وطريقة أخذه ، لا شك أن التعويض بنفقة ثلاث سنين أمر يكون معوقاً للطلاق الذي لا إساءة فيه ، وكيف يتصور أن يكون تعويض بهذا القدر الكبير لامرأة قد يكون بسبب طلاقها ريبة أحاطت بها وأراد الرجل السر فطلقها ، خشية المعرة تلحق أولاده .

وطريقة التعويض أيضاً بإعطائها المقدار جملة فيه إجهاد أو هو غير المصلحة ، وإنما المعقول أن يعطى شهرياً بعد نفقة العدة ، وأنها إذا تزوجت ينتهى عن العطاء ، وفي ذلك تيسير على الرجل في السداد ؛ وإنهاء العطاء حيث لا تكون ثمة حاجة عليه .

ولقد سلك مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد مسلكاً قد يكون أقرب إلى المنطق والتيسير من الذي يقترحونه ، فقد قرر أن المطلقة المدخول بها إذا لم يكن الطلاق بطلبها يكون لها نفقة سنة بعد نفقة العدة ، وتنتهى هذه النفقة بتزويجها في أثناء هذه السنة أو بانتهاء السنة ، وببنا ذلك على المصلحة وعلى رأى الإمامين الشافعي وأحمد بن حنبل في وجوب متعة معقولة سهلة الأداء للمطلقة المدخول بها إذا لم يكن الافتراق بخلع .

٥٢ - هذا هو الاقتراح الأول بالنسبة للطلاق ، والاقتراح الثاني هو أن الطلاق البدعي لا يقع ، والطلاق البدعي هو الطلاق في حال الحيض أو الطلاق في طهر قد جامعها فيه ، أو في الحيض قبله ، وهذا هو المجمع عليه بالنسبة للبدعي عند الأئمة ، وهناك أنواع من البدعة لم يكن الإجماع عليها ، وقد نفاها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ولم يبق إلا هذا النوع المجمع على أنه بدعي ، وقد قال فقهاء الشريعة الإمامية أنه لا يقع ، واختار رأيهم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وقد وضع ذلك الاختيار ابن تيمية في فتاويه واختياراته .

وابن القيم في كتابه زاد المعاد . وقد ذكرنا ذلك الرأي ، ووضحناه في كتابنا الأحوال الشخصية^(١) ، وقال الذين اختاروا ذلك أنهم أخذوه من ذلك الكتاب .

ونحن نقول أننا ذكرنا ذلك الرأي وأدلته ، ولكن لم نرض بالأخذ به ، لأنه يؤدي إلى الدعاوى الباطلة ، فإن كل امرأة لا ترغب في الطلاق ، وأكثر من ذلك ولو كان سبب الطلاق أمراً من جانبها ، فيدعين أن الطلاق كان وهي حائض أو أنه قد جامعها وهي في الطهر الذي كان فيه الطلاق ، وتجري حينئذ الأيمان الكاذبة ، ويفتح باب التزوير ، ويكون الضرر من وقوع الطلاق أقل من الضرر الذي يلحق الأسرة بالكذب والتزوير ، وكيف يمكنه أن يعيش معها ، وهو يعلم أنها مزورة كاذبة في ادعائها الحيض أو ادعائها الواقعة في الطهر .

قد يكون الرأي في ذاته له حجة . ولكن تطبيقه يؤدي إلى فساد كبير وكذب وتزوير .



(١) يطلب من ملتزم طبعه ونشره وتوزيعه دار الفكر العربي .

الشروط المقترنة بالعقد

٥٣- أجاز الدين اجتماعوا في مؤتمر تنظيم الأسرة أن تشترط المرأة من الشروط ما تشاء . وإذا لم يوف بشروطها لها حق الفسخ . ولنا على اقتراحهم ملاحظتان :

إحداهما : أن ذلك جعل بالنسبة للمرأة فقط . مع أن الأولى أن يجعل لهما معاً تحقيقاً لمعنى المساواة بينهما ، وقد يقال إن الرجل يملك أن يطلق فلا فائدة في أن يعطى ذلك ، ونقول أن ثمة فائدتين :

أولاهما : أن يعنى من المهر كله إذا كان الفسخ قبل الدخول .

والثانية : أن يفرق بينهما بالفسخ فلا يحتسب طلاقاً . ويعد من عدد الطلاقات التي يملكها الزوج على زوجته .

وإن احترام الشروط الفقهية بعقد الزواج هو مذهب أحمد بن حنبل ، فإذا أخذنا به أخذناه كله ، ولأنشطره شطرين نأخذ ببعضه ونترك بعضه ، وليس ذلك من المنطق الفقهي . ولا من العدل في شيء .

ثانيهما : أنه جعل للمرأة إذا تخلف الشرط حق الفسخ ، أى أن تفسخ العقد من غير الالتجاء إلى القضاء . وذلك ليس من المنطق الفقهي في شيء . لأن الأمور الثابتة لا تلغى إلا بالقضاء أو بالتراضي . ثم إن تخلف الشرط أو عدم تخلفه يحتاج إلى نظرة وتعرف لوجه التخلف ، وذلك بنظر القضاء ، وكل أسباب الفسخ التي يقرها الشارع كخيار البلوغ أو العيوب المستحكمة عند من يقول أنها توجب الفسخ لا بد فيها من القضاء .

ولذلك نرى أنه إذا أعطى ذلك الحق لكلا الزوجين يكون من يتخلف شرطه له حق طلب الفسخ .

على أننا نرى أن ذلك الاقتراح يتناقض مع فكرة تقييد المطلق . إذ أنه فتح باب جديد لفك رباط الزوجية . وقد اعترضنا على ذلك ، والحق الذى نراه فى هذا أن كل اشتراط بالنسبة لحال الزوج المالية والاجتماعية يجب أن يراعى وأن يقرر جواز طلب الفسخ لأجله ، وكذلك كل حال يذكرها الزوج لنفسه وتتعلق بعمله أو ماله إذا ثبت غيرها يكون كالمشترطة إذا كان الزواج على أساسها ، ويكون للزوجة حق طلب الفسخ ، ويقيد ذلك إلى ما قبل الدخول ، لأن ذلك يكون وقت التحرى ، فإذا لم يكن تحر فإن الدخول النهائى فى الزوجية يكون باهمال أو إفراط فى الإهمال . وقد كان ثمة فرصة وأهملت .



الكفاءة في الزواج

٥٤ - تعرض المؤتمر للكفاءة فألغى اعتبارها إلا في الدين والتقوى والأخلاق ، وإن ذلك في ذاته مقبول، وهذا رأى أكثر المالكية ، وقال فيه ابن القيم : إنه روح الإسلام ، ونحن نرى ذلك في الجملة ، ولكن نلاحظ أمرين :

أولهما : أن من الكفاءة المعتبرة عند أبي حنيفة وجمهور الفقهاء الكفاءة في المال ، ومعناها القدرة على الإنفاق وتقديم معجل الصداق ، وأظن أنه لا بد من ملاحظة هذا النوع من الكفاءة ، لأنه لا يتعلق بأصل المقدرة على تكاليف الزواج .

ثانيهما : أنه لكي يكون التلازم تاماً بين الزوجين يجب ملاحظة الكفاءة في المهنة أو الحال الاجتماعية أو المالية إذا اشترطتها الزوجة ، فإن ملاحظة ذلك يكون من قبيل تنفيذ العقد على أساس من الرضا الكامل بين الزوجين .

الحضانة

٥٥ - لقد نادت الاقتراحات بمد الحضانة للنساء ، سواء أكانت الحاضنة هي الأم أم كانت الحاضنة غيرها ، فزادت سن الحضانة بالنسبة للصبي إلى جواز امتدادها إلى اثنتي عشرة سنة وبالنسبة للصبيبة إلى أربع عشرة سنة ولانوافق على هذا المد بالنسبة للصغير ، لأنه في حاجة إلى رعاية الرجل. وقد نوافق على ذلك المد بالنسبة للصغيرة ، لأن هذا قريب من مذهب مالك ، وذلك إذا كانت الحاضنة هي الأم ، أما غيرها ، فأبوها أولى بها. وهو أشفق وأحفظ وأصون ، ويكفي مددا إلى إحدى عشرة ، كالمعمول به الآن ، أما للصبي فلا يجوز تغيير المعمول بالنسبة له .

وفي المد للأم إلى أربع عشرة سنة لا يكون للأم أجره حضانه لأن البنت لا تحتاج إلى خدمتها ، بل إنها تعينها ولا يجوز أن تعينها ويفرض مع ذلك أجره على أبيها ، قال تعالى : « لاتضار والدها ولأمولود له بولده » .

والله سبحانه وتعالى هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

تنظيم النسل

٥٦ - ألحق هذا الموضوع بتنظيم الأسرة. وتنظيم النسل أو ضبط النسل. أو تحديد النسل ألفاظ مترادفة مؤداها تقليل النسل كما يقصد الكتاب فيها ، وكما يقصد الذين يقومون بالعمل في تنفيذها بوزارة الشؤون الاجتماعية. ووزارة الصحة في مصر ، فإن الذين يفعلون ذلك : والذين يروجون له يرددون أن النسل يتزايد ، ويتكاثر ، وقد ضاقت الموارد الطبيعية ، وأصبح ما تنتجه تلك الموارد لا يتكافأ مع زيادة السكان المستمرة بنسبة عالية ، فلا بد من وقف ذلك النمو المتزايد ، وذلك بجعل النسل يكون على قدر ما يجيء من الموارد الطبيعية ، ذلك قولهم بأفواههم ، ومقالاتهم بأقلامهم ، ولا شك أن كلمة تحديد النسل تكون أدل على المراد ، ولكنهم بدلوا بها غيرها ، ليخففوا على المسلمين المتدينين وقعها ، ولكن تغيير اللفظ لا يجعل الحلال حراماً ، ولا الممنوع مطلقاً .

وإن الدعاية لتحديد النسل ظهرت في البلاد الإسلامية من مصادر أوروبية. وأمريكية ، ولم تفرق بين بلد ذات موارد كثيرة ، وأخرى قليلة ، وكانت في الماضي تظهر وتختفي ، حتى إذا احتلت إسرائيل الأرض المقدسة وأخرجوا أهلها من ديارهم وأموالهم وأرضهم ؛ وظاهر على إخراجهم الأمريكان والإنجليز ، وغيرهم من أهل أوروبا ، وأكثر أهل أمريكا - عندئذ وجدنا الدعاية إلى تحديد النسل تعود جذعة قوية في عنف ولجاجة ، وتخص البلاد العربية التي تحيط بإسرائيل بالدعاية ، تحتل ربوعها حتى ما كان منها سكانه لا يصل إلى خمسة ملايين . وفيه موارد طبيعية تتسع لثلاثين أو أربعين ، وفي أهلها مهارة في الصناعة ، وكياسة في التجارة. كسوريا ، وكادت الفكرة الباعثة تنكشف بهذا التعميم ، فاتجهوا إلى التخصيص إلى حد ، ونخصو مصر بالدعاية اللجوج ، لأن دعوى قلة

الموارد الطبيعية فيها ربما تروج ، ولأن سكانها في نماء ببركة الله تعالى ، ولأنها تقف بالمرصاد في الصدر لإسرائيل ، ولأن جيشها المظفر بعون الله تعالى هو قوة العرب أجمعين . وفيه عتادهم . ولأنها هي قبر أمراء الصليبيين ، ولأنها هي التي ردت التتار على أعقابهم خاسرين .

٥٧ - ولقد كان الإمام أحمد رضي الله عنه يحرص على ألا يفتي المفتي في أمر إلا بعد أن يعرف وقائع الفتوى والباعث على الاستفتاء ، ونفسية المستفتي ، فقد يتخذ من الحق ذريعة لباطل .

وإذا لهذا ندرس موضوع تحديد النسل من الناحية الدينية . ثم ندرس الباعث الذي يتذرع به الدين يتكلمون فيه .

إن الإسلام دعا إلى النكاح ، وحث عليه ، واعتبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سنة الإسلام ، فقال عليه الصلاة والسلام في الدعوة إليه : « إن من سنتنا النكاح ، ومن رغب عن سنتنا فليس منا » ودعا عليه الصلاة والسلام الشباب إلى النكاح . فقال عليه الصلاة والسلام : « يامعشر الشباب من استطاع الباءة (أى تكاليف الزواج) فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم . فإنه له وجاء (أى عصمة من الزلل) .

والأحاديث الصحاح الواردة في الدعوة إلى النكاح كثيرة . ولا نريد أن نحصيها عدا ، وذلك معروف لا يحتاج إلى الإطالة ، وذكر بعضه يغنى عن ذكر كله .

والمقصد الأول من الزواج هو النسل ، والإكثار منه ، فقد روى الإمام أحمد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثركم الأنبياء يوم القيامة » .

وروى أبو داود والنسائي عن معقل بن يسار : « جاء رجل إلى النبي

صلى الله عليه وسلم فقال : أصبت امرأة ذات حسب وجمال وأنها لاتلد ،
قال : لا شيء . أتاه الثانية فنهاه . ثم أتاه الثالثة ، فقال « تزوجوا فإني
مكاثركم بكم . . . »

وهذان حديثان مرفوعان لم يتكلم العلماء في رواتهما ، وروى عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « لخصير في ناحية البيت خير من امرأة
لا تلد » . وقد قالوا إنه موقوف على عمر رضى الله عنه ، وحديث يكون
موقوفاً على عمر رضى الله عنه ، وهو الصادق الأمين الفاهم للإسلام حق
الفهم لا يمكن إلا أن يكون معبراً تعبيراً دقيقاً عن صفاته .

وروى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « وخير نسائكم
الودود الولود » وقد قال أهل الخبرة أنه مرسل ، لأنه لم يذكر الصحابي ،
والمرسل حجة عند أبي حنيفة ومالك ، وحجة عند الشافعي إذا عاضده
مسند في معناه ، وقد روى المسند في معناه ، وأحمد رضى الله تبارك وتعالى
عنه روى الحديث مسنداً برواية أخرى عن أنس ، وبمثلها عن ابن عمر
رضى الله تبارك وتعالى عنهما .

وقد رويت في الدعوة إلى الإكثار من النسل أحاديث كثيرة ، ويذكر
أهل الخبرة بالحديث أنه في بعض الرواة من فيه ضعف ، ولكن يذهب
بضعف الضعفاء كثرة الرواية عن الأصحاء ، وتضافر المعنى في كل الأخبار ،
ولذلك قال ابن حجر في فتح الباري بعد أن ذكر الأحاديث التي في رواها
بعض الضعفاء ما نصه : وهذه الأحاديث ، وإن كن في الكثير منها ضعف
مجموعها يدل على ما يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج ، ولكن
في حق من يتأني منه النسل .

إذن فالإكثار من النسل مطلوب في ذاته ، وهو غاية الزواج الأولى .
السامية في الإسلام ، وإن ذلك هو الفطرة والطبيعة لإنسانية ، بل الطبيعة
الحيوانية ، ولاشك أن منع النسل هو ضد الفطرة ، والإسلام ... نظرة

كما قال تعالى في كتابه الكريم : « فأقم وجهك للدين حنيفا ، فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

وأن الله سبحانه وتعالى دعا إلى الاعتماد عليه في رزق الأولاد . بعد أن يأخذ كل طريقه في الكسب الحلال فقال تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم » وقوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم » ، وإن التعاون الذي فرضه الله تعالى على المؤمنين ، والتكافل الاجتماعي الذي أوجبه عليهم يوجبان أن يعين الغنى الفقير ، وذو الميسرة ذا الحاجة ، فإذا كان هناك ذو عيال لا يجد ما يكفيهم بالمعروف كان على من يجد أن يمد لهم بالعون ، والدولة تأخذ من القادر لتكفل غير القادر ، فالنسل قوة للأمة ، وبدل أن نقول لكثير العيال اقتل أسباب النسل في أصلاب وأرحام الأمهات نقول للدولة خذى من ذوى الفضل من المال ، وأعطى من يحتاج ، والجميع بكثرتهم قوة للأمة .

٥٨ — هذه هي النظرة العامة للشريعة بالنسبة للنسل ، وهي تدعو إلى الإكثار ، فالأحاديث النبوية الشريفة تحث عليه ، والقرآن الكريم دستور هذه الأمة يشير إليه ، وهو الفطرة ، وتحديد ينقضها ، ولكن وردت أحاديث في العزل . وهو إلقاء النطفة في غير مقرها من الأرحام لكيلا يكون إنتاج ، وفي بعضها صحة وقوة ، فامدى دلالتها وقوتها في الوقوف أمام الدعوة إلى الإكثار من النسل . فلننظر في هذا ، فإن كثيرين من الذين يتكلمون في هذا يتخذون منها دليلا للدعاية العامة لتحديد النسل ، لقد وردت أحاديث في العزل بعضها متفق عليه في الصحاح ، وبعضها في سنده ضعيف ، ولندكر ما عثرنا عليه منبهين إلى الضعف ، وموفقين بين ما ظاهره التعارض .

١ — روى عن جابر : « كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم والقرآن الكريم ينزل « وهو حديث متفق عليه ،
وفي رواية مسلم زيادة « فبلغه فلم ينهنا » .

٢-وروى عن جابر أن رجلاً أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ،
فقال : إن لى جارية هى خادمتنا وساقيتنا . وأنا أطوف عليها
وأكره أن تحمل . فقال : « اعزل عنها إن شئت . فإنه سيأتها
ما قدر لها » رواه مسلم وأحمد وأبو داود .

٣-عن أبي سعيد كنى فى غزوة بنى المصطلق . فأصبنا سبياً من العرب
فسألنا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال :
« لا.. عليكم ألا تفعلوا فإن الله قد كتب ما هو خالق إلى يوم القيامة »
متفق عليه . واللفظ للبخارى . وظاهر أن المراد النهى عن العزل
كما قرر ابن سيرين . لأن حرف لا للنهى . وقد تأكد النهى من بعد
ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « عليكم ألا تفعلوا » . وببيان أن الله
سبحانه وتعالى كتب ما هو خالق إلى يوم القيامة .

٤-عن أبي سعيد الخدرى قال : « قالت اليهود : العزل الموعودة
الصغرى . فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : كذبت يهود ، إن
الله عز وجل ، لو أراد أن يخلق شيئاً لم يستطع أحد أن يصرفه »
وقد ضعف بعض رواته . ويعارضه حديث أقوى منه سنداً :

٥-عن جذامة بنت وهب الأسدية : « حضرت رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم فى أناس سألوه عن العزل فقال عليه الصلاة
والسلام : ذلك الوأد الخفى . وتلا قول الله تعالى « وإذا الموعودة
سئلت بآى ذنب قتلت » . رواه أحمد ومسلم . وهذا حديث
صحيح . كل رجاله ثقات . ولذا لا يقف أمامه عند التعارض
حديث أبي سعيد الخدرى الخاص بموعودة اليهود . لأن فى
(م ٧ - تنظيم الأسرة)

حديث أبي سعيد ضعفا : وهذا لا ضعف فيه ، وبأنه يعاضده
حديث غزوة بنى المصطلق : والنهي عن العزل فيه صريح : ومن
العلماء من رجح حديث أبي سعيد ، لأن له طرقاً مختلفة
ولكن في كلها ضعف ، والقوى لا يعارض بأحاديث قد كثرت
طرق ضعفها ، وقد قال الحافظ ابن كثير في ذلك : هذا
دفع للأحاديث الصحيحة بالتوهم والحديث صحيح لا ريب فيه .

والذي نراه بادي الرأي أن هنا حديثين متفقاً عليهما متعارضين هما
حديث جابر وكنا نعزل . وحديث بنى المصطلق ، ومثلهما وحديث الوأد
الحنفي مع حديث تكذيب اليهود متعارضان .

ولذلك اختلف العلماء في جواز العزل ، ففريق جوزوه ، وفريق منعه
ومن هؤلاء ابن حزم وبعض الحنابلة ، والذين أجازوه - أجازوه على
أنه رخصة فردية ، وإن اختلفوا في أسباب هذه الرخصة ما بين موسع
ومضيق . ومن أشد من وسعوا ، الغزالي في الإحياء ، فقد وسع في
أسباب الرخصة .

ومع ذلك فقد قرر الغزالي مع غيره أن العزل ترك الأفضل . بل إنه
مكروه ، وإليك كلامه في التعليق على حديث جذامة بنت وهب عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم : فإن قلبت فقد قال : قوله عليه الصلاة والسلام
« الوأد الحنفى يوجب كراهة لا تحريماً » .

وننتهى من هذا إلى أن بعض الفقهاء يقرر أنه ممنوع ، وبعضهم يقرر
أنه غير ممنوع ، ولكنه ترك للأفضل ، ومنهم من يقول إنه مكروه .

وفي الجملة أن الإباحة لا تكون إلا رخصة باعثة وفي غيرها لا يكون
جائزاً ، هذا ما ينتهى إليه التفكير السليم .

ويجب أن نقرر أن العزل أو المنع الشخصى للنسل يتعارض مع

البطرة . وفيه معارضة الأحاديث المتفق عليها ، الداعية إلى تكثير النسل ،
ويعارضه أيضاً الأحاديث الصريحة المانعة له . حتى قال بعض العلماء : إنها
نسخة لأحاديث الإباحة على سبيل الرخصة . وخصوصاً الحديث الصحيح
الذي قال « إنه لو أذن الحنفى » . ثم تعارضة قاعدة أجمع عليها المسلمون ، وهي
المحافظة على النسل . فقد أجمع العلماء على أن الضرورات التي تجب المحافظة
عليها خمس هي : النفس ، والدين ، والعقل ، والنسل ، والمال . فنظرية منع
النسل معارضة صريحة لكون المحافظة على النسل من الأمور الضرورية في
الإسلام باجماع العلماء .

٥٩- تبين من البحث السابق أن المنع الفردي للنسل ترك للأفضل
أو مكروه ، وإذا وجد موجه عند الفرد كان مباحاً على مقدار هذه الرخصة
الفردية . ولا يوجد في الفقه الإسلامي ما يجعل الرخصة جماعية لأمة من
الأمم أو لإقليم من الأقاليم . فالرخص دائماً فردية .

وإذا انتهينا إلى الإباحة في هذه الدائرة . فإنه من المقررات الشرعية
أن المباح بالشخص أو بالجزء يكون إما مطلوباً بالكل : أو ممنوعاً بالكل
على حسب موافقته للمبادئ الكلية المقررة في الشريعة ، أو مناقضتها . فإن
كان خادماً للمبادئ الشرعية الثابتة كان مطلوباً بالكل مباحاً بالجزء وإن
كان مناقضاً للمبادئ الكلية العامة في الشريعة كان مباحاً بالجزء حراماً
بالكل . ولترك الكلمة للشاطبي في الموافقات . فهو يقول : « إن المباح
ضربان أحدهما إما أن يكون خادماً لأصل ضروري أو حاجي أو تكميلي ؛
والثاني ألا يكون كذلك . فالأول قد يراعى ما هو خادم له ، فيكون مطلوباً
فعله ، وذلك كالتمتع بما أحل الله تعالى من المأكل والمشرب ونحوها مباح في
نفسه وإباحته بالجزء وهو خادم لأصله ضروري ، وهو إقامة الحياة ،
فهو مأموره من هذه الجهة ومعتبر ومحبوب من حيث هذا الكلي المطلوب ،
فالأمر به راجع إلى حقيقته الكلية لا إلى اعتباره الجزئي . . والثاني إما

إن يكون خادماً لما ينتقض أصلاً من الأصول الثلاثة المعتبرة ، أو لا يكون خادماً لشيء كالطلاق فإنه ترك للحلال الذى هو خادم لكلى هو إقامة النسل فى الوجود ، وهو ضرورى ، لإقامة مطلق الألفة والمعاشرة واشتباك العشائر بين الخلق ، وهو ضرورى أو حاجى أو مكمل لأحدهما ، فإذا كان الطلاق بهذا النظر خرقاً لذلك المطلوب ونقضاً عليه كان مبغضاً . ولم يكن فعله أولى من تركه ، أو يعارض أقوى كالشقاق (بين الزوجين) وعدم إقامة حدود الله ، وهو من حيث كان جزئياً فى هذا الجزئ وفى هذا الزمان مباح وحلال^(١) .

وبتطبيق هذه القواعد على قضية منع النسل نقرر الأمر الشرعى فى هذه القضية أنه إذا أبيع لرخصة ، فإنه يباح للشخص الذى كانت عنده الرخصة ، ولا يباح كقاعدة عامة تعم الناس فى إقليم أو أمة ، بحيث يتفجع بالإباحة صاحب الرخصة ، وغيرها ، ثم هو خادم لأمر يناقض مبدأ مقررأ ثابتاً ، وهو المحافظة على النسل والإكثار منه الذى جاءت به الأحاديث الصريحة المتفق عليها .

ونريد أن نطبق هذا الحكم على ما يجرى الآن فى مصر ، تقوم الجماعات التى أصلها قد أنشئت للخير ، وبعض الرعايات الاجتماعية باعطاء أقراص أو حبوب لمنع النسل ، وتقوم دعاية صحفية ، وعلى منبر الإذاعة المرئية وغير المرئية لتحديد نسل الأمة بدعوى قلة الموارد ، وتزايد السكان باسم تجاوز ذلك شرعاً ، وقد رأينا حكم الشرع ، وأنه لا يجوز منع النسل بالكل ولا يباح كأمر عام ، لأنه يعارض قوله تعالى « نحن نرزقكم وإياهم » وقال : تعالى : « نحن نرزقهم وإياكم » ، ولذلك نعارض هنا باسم الدين ولا نريد أن

(١) الموافقات الجزء الأول ص ١٢٨ ، ١٢٩ طبع التجارية تعليقات المرحوم الشيخ عبد الله دراز .

نقطع نسلنا ، ونقلل جمعنا ، ونعصى رسولنا ، ونكفر بقدرة ربنا الذى يرزق من يشاء بغير حساب .

٦١ - هذا حكم الدين فلننظر إلى الدنيا ولنعرف أمر الدنيا على أنا متحررون فى فهمنا من كل تقليد أعمى أو اتباع على غير هدى .

لماذا نحارب النسل ، لماذا نحارب الكثرة ، ونعمل على القلة ؟ قالوا إن الرقعة الزراعية ضئيلة ، والسكان فى تكاثر وتزايد ، وسيأتى وقت لا تجود عليهم الأرض بما يطعمهم .

ونقول : إن مصر الآن لم تبق بلداً زراعياً يعتمد على الزراعة ، بل إنه صار يعتمد على الصناعة وأن ما تنتجه أرض مصر من ثمرات الأرض والأغراس يزيد عما تنتجه أرض إنجلترا التى اتسعت لأكثر من خمسين مليوناً ، واسكنها الصناعة ، ومصر فيها كل المواد الأولية للصناعة ، فيها البترول ، ولم يكشف كل ما يجرى فى باطنها من أنهار له ، وفيها الحديد ، وقد كشف فيها الفحم ، وقد اتجهت إلى الصناعة فى عهدها الأخير ، حتى صار ما تصدره منها لا يقل عما تصدره من زراعة بل يزيد ، وأن قوتها لا تعتمد فيه على ما تخرجه أرضها ، بل تعتمد على ما تستجلبه من نقود فى نظير ما تقدم من صناعات وخامات .

إن الاقتصاديين المدركين الفاهمين الذين لا يقلدون ولا ينحرفون يقررون أن النسل فى ذاته ثروة ، وأن أعلى مصادر الثروة هو القوى البشرية ، وهناك أمم كسويسرا لا تعتمد فى مصادرها إلا على مهارة سكانها ، ومثلها كثير من الأمم ، فهل نريد أن نحرم أنفسنا هذه القوى العاملة وهى أغلى الثروات فى الوجود ، وأثمنها وأغلاها ، ومثلنا كمثل من يكون فى يده كنز من الذهب لا يستطيع أن يتخذ منه نقداً أو حلياً ، أو ما ينفع الناس فى الأرض ، فيلقيه فى البحر ، ليتخلص من أعباء صناعته أو الانتفاع به ؛

ولقد قال الرئيس جمال عبد الناصر بحق: إننا لم نستغل من ينابيع ثروتنا إلا خمسة في المائة، أى أن خمسة وتسعين في المائة لا تزال غفلا ولم نبتفع به ، وإنما نقول أن هذا الباقي كثير منه صالح للانتفاع به في الزراعة ، وفي إنزال الأرض منه مواد تخدم الصناعة .

وإن الاقتصاديين المدركين يقررون أنه لو نفذ منهاج عشر السنوات واستقامت الصناعة المصرية على سوقها لاحتاجت مصر إلى أكثر مما يزايد به سكانها عاما بعد عام . فهل نقلل نسلنا الآن لنحاول أن نحيا بماته عندما نحتاج إليه . وهل يكون ذلك ممكنا بعد أن ذهبت لذة النسل والولادة .

٦٢ - إذن فليس في الأرض ضيق ، ولا في العمل متعطل ، ومصر تمتاز بين البلاد بأنها لا يوجد فيها متعطل قط . لنترك قضية الكثرة والخوف منها ، لأنه خير لا يصبح أن يتبرم به مؤمن قط أو يخاف منه اقتصادى ، إنما الذين يخافون منه أعداء الإسلام الذين يتمنون أن يغمضوا أعينهم ثم يفتحوها فلا يجدوا من المسلمين دياراً ، ولسكن لموتوا بغیظهم هم ومن يتبعهم عن جهالة ، وتقليد غير مدرك . فالمسلمون باقون . وسيكثرون وسيزدادون .

قال الذين يتبعون أعداء الإسلام عن غير بينة : إننا نريد رفع مستوى المعيشة للفلاح المصرى وللعامل المصرى ، ولا يمكن رفع المعيشة له ، وأولاده يتكاثرون ، ويتزايدون ، فلا بد من التقليل لى يرتفع المستوى لأن المورد محدود ، ولا شك أن قسمته على عدد قليل يجعل ناتج القسمة كبيراً ولو جعلنا المقسم كبيراً يكون ناتج القسمة قليلاً ، وبذلك يزيد مستوى المعيشة كلما كان عدد الأولاد قليلاً . ويقل كلما كان عدد الأولاد كثيراً ، وهذا كلام يبدو لمن لا يعلم حياة الفلاح المصرى صحيحاً ، ولكن يفوته حقيقة ثابتة مقررة عند أهل الاقتصاد . والعلم بالحياة والناس لا الذين يقلدون عن غير بينة وإدراك مستقيم . تلك الحقيقة أن الحضارة الاقتصادية للأولاد تختلف طولا وقصرا باختلاف الثقافة ونوع الحياة ، فالحضارة

الاقتصادية تكون قصيرة عند أولاد العمال والفلاحين ، وتكون طويلة عند أولاد غيرهم . ويخرج عن هذا الاطراد النبغاء من أولاد العمال والفلاحين ، وأن هؤلاء يجب أن تتولاها الدولة بالرعاية والتثقيف والتشجيع لأنهم قوة الأمم ، وعنوان حضارتها ، وأساس تقدمها ، ويمكن أن يعرفهم خبراء التعليم في المرحلة الأولى والثانية .

أما غير النبغاء فإن الحضانة الاقتصادية عند أولاد الفلاحين تكون قصيرة الأمد ، وسرعان من بعد ذلك ما يخرجون عن أن يكونوا كلا على آبائهم ، إلى معاونين لهم . فترى الفلاح يخرج ابنه من حضائنه الاقتصادية إلى قدرة تعطى أباه ، وكثيراً ما نرى في جنى القطن وما يشبهه من الأعمال الأولاد الصغار من سن العاشرة إلى مافوقها يعملون بجوار آبائهم وأمهاتهم ويأخذون مثل أجورهم ، وكنا نظن أن تعميم التعليم سيبتل من أمر تلك الحضانة الاقتصادية ، ولكننا رأينا أن الأولاد يجمعون بين العمل والمدرسة ، فيدرسون نصف اليوم ، ويعملون في النصف الآخر ، ولذلك نقول لأولئك الذين يريدون أن يتدخلوا في حياة الفلاح الخاصة بشؤم تفكيرهم ، وعقم فلسفتهم إنكم تريدون أن تحرموا الفلاح قوة مالية تمده ، وقوة تناصره ، ومتعة هي أكبر متعة في الحياة ، فاتقوا الله فيه ، والعامل مثل الفلاح في الحضانة الاقتصادية عند أولاده إذ سرعان ما يذهب ابن العامل إلى مهنة تقارب مهنة أبيه ، ويكون له مصدر معين ، ويجمع بين التعلم للعلم ، والتعلم للمهنة جمعاً متناسقاً ، وخصوصاً أن أكثر دور التعليم صارت على فترتين اللهم إلا المدارس الخاصة التي تعتبر شجاً في حلق الديمقراطية أو الاشتراكية أو هما معاً ، وأظنني ناديت بذلك في مجلس محافظة القاهرة .

٦٣ - ولنتقل من النظرة الإقليمية إلى النظرة العربية ، بل إلى النظرة الإسلامية . إننا ننادى صباح مساء بالوحدة السياسية بين العرب ، ونسعى جاهدين للوحدة الإسلامية ، وأنه فرض على كل مسلم يملك لساناً مبينا أو قلماً كاتباً أن يدعو إلى هذه الوحدة الشاملة الكاملة .

لترك الكلام في الوحدة الإسلامية^(١) من غير أن ننساها، لأن نسيانها إهمال لحقيقة من حقائق الإسلام . فنحن إذ نسكت عنها بالسنتنا ، تحتل المكان الأول في قلوبنا .

ولنتكلم في الوحدة العربية التي هي وشيكة التحقيق . وقد تحقق بعضها فعلاً ، والأمل أن يتحقق كلها في القريب العاجل بعد أن اطرحت النير الأجنبي . ولا يعوق كمالها إلا بقية احتلال في رءوس بعض أكابر مجرميها كما قال تعالى : « وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها وما يمكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون » وإذا كانت سياستنا العامة الاقتصادية والحربية تتجه نحو الوحدة العربية . فإنه عند التفكير لا يصح الاقتصار على الإقليم المصري ، بل يجب أن تتسع الأنظار إلى الأقاليم العربية . هل ضاقت بمجموع سكانها . هل أجذبت أرضها . حتى لا تتسع لمزيد في إقليم من أقاليمها . ألا فليعلم الناس أن الأرض ضاقت بما رحبت في أذهان الذين احتلت أمريكا وإنجلترا وصهيون رءوسهم ، أما الرءوس المتحررة من ذلك التقليد الأعمى ، والتي خلعت نير الاستعمار الفكري ، فإنها تجد في أرض العرب سعة وكثرة كما قال تعالى : « ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة ، ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ، وكان الله غفوراً رحيماً » .

إن الأرض العربية بكر تحتاج إلى أيدي عاملة ، تحتاج فقط إلى أيدي تبذر البذر ، وترجو الثمار من الله سبحانه وتعالى . إن السودان وحده فيه نحو ٧٠ مليوناً من الأفدنة ، وهو مهجر طبيعي لصعيد مصر . وهذه المساحة من الأرض الحصبة تسع العرب جميعاً . فهل نترك تلك الأرض شبه موات من غير أن نوفد إليها رجالاً يعملون ، والحمد لله قد زالت العوائق فعادت العلاقات الاقتصادية ، وقد عادت بالخير الكثير ، وسيكون بعون الله تعالى الفيض العميم .

(١) انظر كتابنا (الوحدة الإسلامية) ملتزم الطبع والنشر والتوزيع دار الفكر العربي

وليبيا . بعد أن أباد الطليان منها من أبادوا . أرض طيبة . وهى مهجر
طبيعى لريف مصر ، فهى مهجر لأهل البحيرة والفيوم . وليبيا فى خطر
اجتماعى إن لم تتداركها مصر بفيض من سكانها : ذلك أن جنوب أوربا
يجدون فيها مهجراً لهم يقترب مناخه من مناخ بلادهم . وقد رسموا سياسة استعمارها
بالسكان لا بالجيوش ولا بالحكام . وأنه لو استمرت الهجرة الأوربية
على ما هى عليه لصار أكثر سكان ليبيا بعد عشرين سنة أو تزيد أوروبين ،
وبذلك نفقد بلداً عربياً بطريقة تشبه سريان السرطان فى جسم الإنسان ،
أليس من العدل والإسلام والعربية وحماية النفس والجنس والدين أن نمد
ليبيا بفيض من السكان عندنا . بدل أن نعقم نسلنا ونلقى به فى اليم .

وإن الجزائر ذلك البلد الكريم الذى استرد حريته وكرامته به أكثر
من ثلاثين مليوناً من الأفدنة تحتاج إلى أيدٍ تعمل فيها . ومن الواجب أن
نمده بيد الفلاح المصرى الذى يحرق الأرض ويحنيها . إن الجزائر أرض
طيبة رويت بدماء الشهداء « والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه ، والذى
نحب لا يخرج إلا نكدا » .

٦٤ - والآن نسأل : لم هذه اللجاجة فى الدعاية إلى تحديد النسل والتفنى
فيها ، ونشر الحبوب التى تعقم النساء ، ولا أريد أن أتكلم فى مضارها وقد قال
المخلصون من الأطباء فى مؤتمر الجرائم الاقتصادية الذى عقد منذ سنتين فى
المركز العلمى للبحوث الجنائية والاجتماعية . « أن تعقيم المرأة يضرها أبلغ
الضرر ، ويعرضها لأخيب الأمراض ومنها السرطان » ، ولذلك يكثر ذلك
المرض عندنا بين النساء اللاتى يشغلن أنفسهن عن الولادة بالاجتماعات يحضرنها
أو يعقدنها ، والملائكة لاتظللها بل الشيطان ينفث فيها سمومه ، ويقل أو لا يكاد
يوجد بين نساء الفلاحين والعمال الذين يتركون الفطرة تسير فى طريقها .

ونقول فى الإجابة على هذا السؤال أنها دعاية أمريكية وإنجليزية وصهيونية
صدرت إلينا . وتبعها بعض المخلصين غافلين عن جذورها ومواردها

وما يغذيها . والآخرون الذين لا يخلصون لدين ولا لوطن ، ولا لقومية اندفع فيها بعضهم باعتبارها بدئياً من الأفكار يتبعونه ، وهؤلاء يتبعون كل ناعق ، ويسرون وراءه من غير أن يعرفوا أيسر بهم في طريق يوصل إلى الخير أم يسير في طريق مملوء بالأفاعى والحيات . ومن هؤلاء من استعان باليهود والأمريكان بأقلامهم . لغاية يبتغونها وهو التقليل من عدد العرب الذين يحيطون بدولة إسرائيل وسيبتلعونها . إن قريباً وإن بعيداً بالكثرة العددية .

ولهذا تجد هذه الدعاية في مصر ، وتتخذ منها مرتعاً خصيباً لأنها هي التي تحمل أكبر العبء . وبها أكبر العدد ، فيها أقوى العتاد . وكانوا يدعون إليها في سوريا التي لم يبلغ سكانها خمسة ملايين وبها نحو اثني عشر مليوناً من الأفدنة من الأراضي الخصبة تحتاج إلى رى منظم . وكان الرئيس عبدالناصر قد وضع الأسس لتنظيم الري ثمانية ملايين من الأفدنة تكون حقول قمح تغني البلاد العربية عن أن تستورد من أمريكا أو روسيا .

وكانت هذه الدعاية في العراق : وهو لا يبلغ سكانه سبعة ملايين . وبه نحو عشرين مليوناً من الأفدنة من أخصب أراضي العالم ، ولا تحتاج إلا إلى أيد تزرعها . وقد حاول منذ أكثر من خمس عشرة سنة أن ينظم الهجرة من مصر إليه . ولكن السياسة إبان ذلك أفسدت الفكرة وقبرتها ،

٦٥ - وقبل أن ننتهي من هذا البحث نقر حقيقتين ثابتتين .

أولاهما : أن الحبوب التي تعمل بعض الجهات على توزيعها بالمجان إلى الآن تنتج في أوروبا . وأمريكا . ولا يباع في أي صيدلية هناك إلا بإذن خاص . ولكنها في مصر توجد في الصيدليات إلا التي يتق أصحابها ربحهم ، وتتولى الجهات التي أشرنا إليها كبر توزيعها . فبينما هي في مصر توزع بالجزاف لا توزع في بعض الصيدليات هناك إلا بتذكرة طبيب يتبين فيها : الحالة الصحية ، واسم صاحبها وسبب حاجته إلى منع الحمل . فاعتبروا يا-أولي الأبصار .

الحقيقة الثانية : أن مصر تنشئ جيشا كثير العدد ، يحمل أقوى عتاد ، ولا توجد دولة تريد أن تكون حربية لها جيش يحمي ذمارها ، ويسد ثغورها ترضى أن تحنسلها في أصلاب الآباء . أو أرحام الأمهات ، بل آن للميدان أن يفتح صدره لكل ذى ساعد يحمل ويغير .

وقد قيل في إحدى الندوات عندما ذكرنا هذه الحقيقة : إن الحرب الآن ليست بالعدد . ولكنها بالقنابل الصاروخية والقنابل الذرية . وسائر الأدوات الفتاكة ، ونقول لهؤلاء : هل هذه القنابل لا تقتل أحداً من الجيوش . وإذا كانت تقتل أفليست أشد فتكا . ويكثر بها القتل السريع في الجيوش . ويحتاج الميدان إلى من يحل محل الذين جرحوا أو فقدوا وتكون كثرة الفتك داعية للإكثار من عدد المحاربين .

ولكن هكذا قيل . وهكذا تفكير المقلدين . والله تعالى رحيم بعباده ، حافظ لأمرته . وقاها الله تعالى شر خائنة الأعين وما تخفي الصدور .

(والله ولي التوفيق)

الفهرس

صفحة

تنظيم الأسرة ٧

القسم الأول

تيارات شديدة ١١

القسم الثاني

قانون العائلة في الدولة العثمانية ١٧

قانون لبنان ١٨

في السودان ٢١

مصر تسير في طريق التغيير ٢٣

تنظيم الأسرة في قوانين البلاد العربية والإسلامية :

في قانون العراق ٣٤

في قانون الأردن ٣٩

في القانون السوري ٤٢

القانون التونسي ٤٨

الجديد في القانون التونسي ٥٠

الظهر المغربي ٥٢

القسم الثالث

الاتجاهات في تنظيم الأسرة في مصر ٥٧

تعدد الزوجات ٦٠

صفحة

٦٤	مطالب المؤتمر النسائي
٧١	الطلاق
٧٩	تقييد الطلاق
٨٧	الشروط المقرنة بالعقد
٨٩	الكفاءة في الزواج
٩٠	الحضانة

تنظيم النسل

٩٣	تنظيم النسل
٩٣	الدعاية لتحديد النسل ظهرت في البلاد الإسلامية
٩٤	من مصادر أوربية
٩٥	الإكثار من النسل في أحاديث كثيرة ، إذن هو
٩٨	مطلوب في ذاته
٩٨	رأى الغزالي أن العزل مكروه
٨٩	أجمع العلماء أن الضرورات التي تجب المحافظة عليها
١٠١	لا يجوز منع النسل بالكل ولا يباح كأمر عام
١٠٢	نظرية الاقتصاديين في مفهوم النسل
١٠٢	ما قاله
١٠٤	الزعيم جمال عبد الناصر
١٠٤	رأى الذين يتبعون أعداء
١٠٥	الإسلام
١٠٥	الأرض العربية بكر تحتاج إلى أيد عاملة
١٠٦	حقيقتان ثابتتان
١٠٧	ما قيل في إحدى الندوات
	والرد عليها .

١٠٩	الفهرست
-----	---------

مؤلفات

الابن الإمام محمد بن زهرة

- أبو حنيفة : حياته وعصره . آراؤه وفقهه .
- مالك » » » »
- الشافعي » » » »
- ابن حنبل » » » »
- الإمام زيد » » » »
- ابن تيمية » » » »
- ابن حزم » » » »
- الإمام الصادق » » » »
- المعجزة الكبرى (القرآن الكريم) .
- خاتم النبيين « ثلاثة أجزاء في مجلدين » .
- تاريخ المذاهب الإسلامية « كتابان في مجلد واحد » .
- الجريمة في الفقه الإسلامي .
- العقوبة في الفقه الإسلامي .
- أحكام التركات والموارث .
- علم أصول الفقه .
- الأحوال الشخصية (الزواج) .
- محاضرات في الوقف .
- محاضرات في عقد الزواج وآثاره .
- الدعوة إلى الإسلام .
- مقارنات الأديان .

- محاضرات في النصرانية .
- تنظيم الإسلام للمجتمع .
- في المجتمع الإسلامي .
- الوحدة الإسلامية .
- الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية .
- شرح قانون الوصية .
- الخطابة (أصولها وتاريخها في أزهي عصورها) .
- تاريخ الجدل .
- الولاية على النفس .

تطلب جميعها

من ملتزم طبعها ونشرها وتوزيعها في مصر والعالم العربي (منفردة)

الإدارة دار الفكر العربي

١١ شارع جواد حسني بالقاهرة

ص . ب . — ١٣٠ — ٣٩٢٥٥٢٣

فروع البيع

الفرع الرئيسي : ٦ . أ شارع جواد حسني — القاهرة ت ٣٩٣٠١٦٧

فرع الدقي : ٢٧ شارع عبد العظيم راشد متفرع من شارع شاهين —

العجوزة ت ٧١٧٤٩٨

فرع مدينة نصر : ٩٤ شارع عباس العقاد — المنطقة السادسة —

مدينة نصر ت ٢٦١٩٠٤٩

رقم الإيداع ١٩٨٨/٧٤١٠

٣ — ٣٢٨ — ١٠ — ٩٧٧

مطبعة الدجوى — عابدين

دار الفكر العربي

الإدارة :

١١ ش جوار صني - القاهرة

ص.ب. ١٣٠ ت ٣٩٢٥٥٢٣

تطلب جميع منشوراتنا من فروعنا

الفرع الرئيسي :

١٦ ش جوار صني - القاهرة

ت ٣٩٣٠١٦٧

فرع مدينة نصر :

٩٤ ش عباس العقار / المنطقة

الادسة - ت ٢٦١٩٠٤٩

فرع الدقي :

٢٧ ش عبد العظيم راشد / متفرع

من ش الدكتور شاهين - العجوزة

ت ٧١٧٤٩٨

مؤسسة

دار الكتاب الحديث

للطباعة والنشر والتوزيع

الكويت

ص.ب. ٦٠٥٦ / السامية 22071

٥٧٤٨١٦٥ ٦ ٥٧١٨٥٧٢